

المجلس 2 من شرح (الورقات) برنامج مهام العلم | 5341

الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله الذي جعل الدين مراتب ودرجات وجعل للعلم به اصولاً ومهمات واشهد ان لا اله الا الله
حقاً واشهد ان محمداً عبده ورسوله صدقاً. اللهم صل على محمد - **00:00:00**

على الـ محمد كما صليت على ابراهيم وعلى الـ ابراهيم انك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد وعلى الـ محمد كما باركت على ابراهيم وعلى الـ ابراهيم انك حميد مجيد. أما بعد فحدثني جماعة من الشيوخ - 00:30:00

هو أول حديث سمعته منهم بأسناد كل إلى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراحمون - 00:00:50

يرحهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء. ومن اكل الرحمة رحمة المعلمين بال المتعلمين في تاقينهم احكام الدين وترقيتهم في منازل اليقين. ومن طرائق رحمتهم ايقافهم على مهامات العلم - ١٠:٥٠:٠٠

وصول المتنون وتبين مقاصدتها الكلية ومعانيها الاجمالية. ليستفتح بذلك المبتدئون تلقاهم ويجد فيه المتوسطون ما يذكرون ويطلع منه المنتهون الى تحقيق مسائل العلم. وهذا المجلس الثاني في شرح الكتاب الثاني عشر من برنامج مهمات العلم في سنته الخامسة

بعد الاربع مئة والالف وهو كتاب الورقات في اصول الفقه. للعلامة عبدالمالك ابن عبد الله الجويني المتوفى سنة ثمان وسبعين واربعمائة. وقد انتهى بنا البيان الى قوله والفقه اخص ومن العلم - 00:02:00

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين. اللهم اغفر لشيخنا ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين اجمعين بأسانيدكم وفقكم الله تعالى الى عبد الملك ابن عبد الله الجهنمي رحمه الله تعالى انه قال في كتابه الورقات - 00:02:22

علم والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع. والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به في الواقع. والعلم الضروري ما لم يقع عن نظر واستدلال كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس التي يجتمع البصر والشم والذوق واللمس او التواتر - 00:02:43

واما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال. والنظر هو الفكر في حال نظير فيه والاستدلال طلب الدليل. والدليل هو المرسل الى المطلوب والظن تجوييد امرین ادھما اظھر من الآخر والشك تجويذ امرین لا مزية لاحدهما على الآخر. لما ذكر المصنف

فيما سلف الفقه وبين حقيقته استطرد بذكر جنسه العام وهو العلم فان الفقه فرد من الافراد المدرجة في العلم وهذا وجه قوله
هـ الفقه اخص من العلم اـ الفقه كائـ فـ دـ اـ مـ اـ هـ اـ عـ مـ نـ هـ وـ هـ عـ لـ مـ فـ اـ الـ عـ لـ مـ 00:03:21

يتعلق بافراد مختلفة من المعلومات ومن جملة تلك المعلومات الفقه فانه يتعلق بالاحكام الشرعية الطلبية الفقه نوع خاص من انواع الفقه وهذا المسمى في الصالحة بين العام والفقه هو بالنظر - 00:03:56

الى المواطعة الاصطلاحية اي باعتبار الاصطلاح فباعتبار الاصطلاح العلم عام والفقه خاص والامر كذلك ايضا باعتبار الشرع فان العلم في الشرع اعم من الفقه اذ حقيقة العلم شرعا ادراك خطاب الشرع - 00:04:29

اذ حقيقة العلم شرعا ادراك خطاب الشرع اما الفقه شرعا فهو ادراك خطاب الشرع والعمل به فهو ادراك خطاب الشرع والعمل به

فيختص الفقه بالعلم المقربون بالعمل وقد نقل ابن القيم اجماع السلف في مفتاح دار السعادة - 00:05:00

على ان اسم الفقه والفقهي لا يكون الا باجتماع العلم والعمل معا وعرف المصنف العلم بعد بيان صلته بالفقه فقال والعلم معرفة المعلوم على ما هو بالواقع فالعلم مركب من امرين - 00:05:36

احدهما معرفة المعلوم وهو المدرك الذي تعلق به العلم وهو المدرك الذي تعلق به العلم. والآخر كون معرفته واقعة على ما هو به في الواقع كون معرفته واقعة على ما هو به في الواقع - 00:06:04

اي في الامر نفسه فيكون المعلوم المدرك موافقا للامر الواقع فيكون الامر المدرك موافقا للامر الواقع. وهذه الموافقة مردتها الى شيئين احدهما موافقته على ما هو عليه في الشرع موافقته على ما هو عليه في الشرع - 00:06:30

والآخر موافقته على ما هو عليه في القدر فمتى تحقق ان المعلومة موافق للامر ما هو عليه شرعا او قدرا سمي ذلك الادراك علما كادرانا بن صلاة الظهر اربع ركعات - 00:07:04

فان هذا علم لموافقتها الامر في نفسه كما هو واقع في الشرع وكذلك ادراكنا ان غزوة بدر في السنة الثانية فان هذا علم لموافقتها الامر على ما هو عليه في القدر فان الله عز وجل اجرى وقوعها في السنة الثانية من الهجرة النبوية - 00:07:30

ثم ذكر المصنف بعد ذلك جملة من متعلقات الادراك لاشتراكها مع العلم في نسبتها اليه اللي شتيها لاشتراكها مع العلم في نسبتها اليه وان اختلافت حقيقة تلك النسبة وان اختلافت حقيقة تلك النسبة. والمعدود منها الجهل والظن والشك - 00:08:00

والمعدود منها الجهل والظن والشك فهو هذه الثالثة تتصل بالعلم باعتبار تعلقها جميعا بالادراك فالعلم والجهل والشك والظن الجامع بينها رجوعها الى التعلق بالادراك وابتدأ بالجهل فقال والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به في الواقع - 00:08:33

فالجهل مركب من شيئين احدهما تصور الشيء اي انطباع صورته في النفس اي انطباع صورته في النفس والآخر ان ذلك التصور له على خلاف ما هو به في الواقع على خلاف ما هو به في الواقع - 00:09:09

وكان حقيقة بالمصنف ان يعدل عن ذكر التصور الى ذكر ما يتعلق بالادراك لانه هو السبط الجامع بين العلم والجهل والظن والشك مما ذكر في قال الجهل اصطلاحا وادراك الشيء على خلاف ما هو به في الواقع - 00:09:38

وادراك الشيء على خلاف ما هو به في الواقع وهذا الادراك على خلاف ما هو عليه في الواقع له نوعان وهذا الادراك للشيء على خلاف ما هو به في الواقع نوعان احدهما - 00:10:11

عدم الادراك بالكلية فيكون الادراك فيه عندما على الحقيقة ويسمى الجهل البسيط ويسمى الجهل البسيط والآخر ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه - 00:10:40

ويسمى الجهل المركب ويسمى الجهل المركب فالجهل ينقسم الى هذين القسمين الجهل البسيط والمركب والفرق بينهما انه لا يوجد ادراك بالجهل البسيط اما الجهل المركب فيوجد فيه ادراك متوهם لا حقيقة له - 00:11:25

فالمثال السالف ذكره من تعبيين سنة وقوع بدر اذا كان المدرك مسلوب المعرفة بوقوعها على ما هي عليه في الواقع في اي سنة بان يسأل فيقال له متى وقعت غزوة بدر - 00:12:03

فيقول لا ادري فان هذا يسمى جهلا بسيطا لسلب الادراك منه فان قال وقعت غزوة بدر في السنة العاشرة سمي جهلا مركبا لان الادراك فيه موجود على وجه متوهם لا حقيقة - 00:12:27

الله والاوفق الا يسمى هذا جهلا بل يسمى تخيلا بل يسمى تخيلا لوجود ادراك فيه لوجود ادراك فيه لكن على وجه متوهם لا حقيقة له فتلخص من هذا ان الجهل البسيط هو عدم الادراك - 00:12:56

والجهل المركب هو عدم الادراك للشيء على ما هو عليه بل على وجه اخر متوهם ويسمى تخيلا المعرفة فالادراك الواقع للعبد فيه زيف لا صحة له وهو يخيل اليه انه مدرك وان له اطلاعا على الامر على ما هو عليه في الواقع - 00:13:32

ويكون الامر خلاف ذلك ثم لما فرغ من حد الجهل رجع الى بيان اقسام العلم وذكر معاني ما تتوقف عليه القسمة فقال والعلم الضروري ما لم يقع عن نظر واستدلal - 00:14:08

الى اخره . فالعلم باعتبار طرق حصوله نوعان فالعلم باعتبار الطرق حصوله نوعان احدهما افصح عنه المصنف فقال والعلم الضروري الى اخره والآخر اشار اليه ضمنا فقال واما العلم المكتسب فهو الموقوف . الى اخره - 00:14:29

فالعلم حينئذ نوعان احدهما العلم الضروري والآخر العلم النظري فاما العلم الضروري فهو ما وقع وقوعا تذعن له النفس وتقر به هو ما وقع وقوعا تذعن به النفس - 00:15:03

وتقر به فلا يفتقر الى نظر واستدلال وهذا معنى قوله ما لم يقع عن نظر واستدلال فهو يهجم على قلب العبد ويتمكن فيه الادراك دون حاجة الى نظر واستدلال وضرب له مثلين - 00:15:29

اولهما العلم الواقع باحدى حواس الظاهرة العلم الواقع باحدى الحواس الخمس الظاهرة السمعي والبصرى والشم والذوق واللمس فالعلم الواقع بواسطة واحدة من هذه الحواس يسمى علما ضروريا كادراكنا ان النار حارة - 00:15:56

بالملاس وثانيهما العلم الواقع بالتواتر العلم الواقع التواتر فالاستفاضة الامر وشهرته وكثرة نقله صار متمنكا من النفس من غير حاجة الى نظر واستدلال كعلمنا بوجود مكة والمدينة فان العلم بوجودهما مستفيض عند المسلمين - 00:16:27

فان كل مسلم يقع في قلبه العلم بوجودهما دون تطلب البحث عن موضعهما ولو موقعهما من الارض لشهرتهما عند المسلمين واما العلم النظري فهو الموقوف على النظر والاستدلال فهو مفترق اليهما ناتج عنهم - 00:17:07

فيحتاج فيه الى نظر واستدلال فيحتاج فيه الى نظر واستدلال واضيف الى الاول منها عن النظر لانه هو المقدمة للاستدلال واضيف الى الاول منها وهو النظر لانه المقدمة لل الاول منها لانه مقدمة للاخر منها وهو الاستدلال فيقع النظر اولا ثم الاستدلال - 00:17:40

فيستقر العلم حينئذ ويسمى علما نظريا . ثم عرف النظر وتابعه بتعریف الاستدلال والدليل . فقال والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه هو النظر في حال هو الفكر في حال المنظور فيه - 00:18:15

والمحتمل ان النظر هو حركة النفس لتحصيل الادراك اي التفكير فيما يطلب ادراكه التفكير فيما يطلب ادراكه فمات وجد التفكير فيما يطلب ادراكه وتحركت النفس لتحصيل الادراك سمي هذا - 00:18:39

ايش نظرا كالحال الواقعه لاحدهم اذا القيت عليه مسألة فانه يتطلب ادراك جوابها بتحريك فكره رجاء الوصول الى جوابها فتلك الحركة المتعلقة بادراكه تسمى ايش ؟ نظرا واما حد الاستدلال فقد ذكره المصنف بقوله - 00:19:10

وهو طلب الدليل وهذا بعض معنى الاستدلال فان الاستدلال له اصطلاحا معنيان احدهما طلب الدليل والآخر اقامه الدليل على الخصم اقامه الدليل على الخصم او بيانه للمترشد المستفهم او بيانه للمترشد المستفهم - 00:19:45

فيكون الاستدلال تارة متعلقا بطلب الدليل اي التمامسة ويكون تارة متعلقا باقامته للخصم اي حال المنازلة اي حال المنازلة او بيانه للمترشد المستفهم كالمستفتي السائل عن الدليل كالمستفتي السائل عن الدليل - 00:20:23

واما حد الدليل فذكره بقوله وهو المرشد الى المطلوب وعلله بكونه عالمة عليه اي بكونه عالمة على المعلوم والمختار ان الدليل اصطلاحا هما هو ما يمكن هو ما يمكن التوصل - 00:20:59

بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبri ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب طبri اي تصديقي ثم رجع المصنف الى بيان ما بقي من متعلقات الادراك التي ذكرها وهما - 00:21:29

الظن والشك . فقال والظن تجويز امررين اظهرها على الاخر والشك تجويز امررين لا مزية لاحدهما على الاخر فحقيقة الظن ان يجوز عند المدرك امران ان يجوز عند المدرك امران - 00:22:00

احدهما اظهر من الاخر ان يقع في نفسه رجحان احدهما على الاخر ان يقع في نفسه رجحان احدهما على الاخر واما في الشك فيجوز الامررين دون حصول ذلك الرجحان واما في الشك فانه يجوز الامررين دون حصول ذلك الرجحان - 00:22:30

فيكون الادراك في الطرفين متساويا فيكون الادراك في الطرفين متساويا . وبقي من اقسام الادراك سوى ما تقدم نوعان ايضا احدهما الوهم وهو مقابل الظن وهو مقابل الظن فالظن تجويز امررين اظهرها اظهرها من الاخر - 00:23:02

اي احدهما ارجح في نفس المدرك من الاخر سمي ظنا باعتبار رجحان طرف ويسمى الطرف الاخر الواقع مقابله واما ويسمى الطرف

آخر المقابل له وهما فتتصور النفس الامر على الحال المرجوحة - 00:23:39

فتتصور النفس الامر على الحال المرجوحة اما في الظن فان النفس في ادراكتها تميل الى الطرف الى الراجح. واما الاخر فهو الاعتقاد فهو الاعتقاد ويقل ذكره عند الاصوليين لتعلق الادراك فيه - 00:24:16

بالخطاب الشرعي الخبري لتعلق الادراك فيه بالخطاب الشرعي الطلبـي واصل بحث الاصوليين هو في الخطاب الشرعي الطلبـي ويقول حذاقهم في الاعتقاد اصطلاحا هو ادراك الشيء على ما هو عليه ادراكـا جازما يقبل التغيير - 00:24:51

هو ادراكـ الشيء على ما هو عليه ادراكـا جازما يقبل التغيير فالفرق عندهم بين العلم والاعتقاد ان الادراكـ في العلم لا يقبل التغيير اما في الاعتقاد فانه يقبل التغيير وهذه الحقيقة الاصطلاحية - 00:25:21

للاعتقاد مبنية على قول من يقول ان الواجب على العبد اولا النظر بالادلة الكونية مبنية على قول من يقول ان الواجب على العبد اولا النظر في الادلة الكونية للوصول الى الاعتقاد - 00:25:54

ومنهم من يجعل قبله الشك فلا يقدمه على النظر وهي طريقة الاشاعرة وغيرهم ومتعلق الاعتقاد عندهم هو الادلة الكونية لا الادلة الشرعية فهذه الموضعة الاصطلاحية للاعتقاد ليست على طريقة اهل السنة والجماعة - 00:26:27

فهذه الموضعة الاصطلاحية للاعتقاد ليست على طريقة اهل السنة والجماعة ولا ينبغي ذكرها عند بيان اعتقادهم لأن الاعتقاد السنوية السلفية لا يقبل التغيير لماذا نعم يا صالح اي دليل ومن بعد بوجع الدليل - 00:26:57

لانه مبني على الدليل الشرعي المثير للشك لانه مبني على الدليل الشرعي المثير للشك فحقيقة ذلك ان ينعقد عليه القلب انعقادا لا يقبل تغييره لحصول ان به نعم الله اليكم قال رحمـه الله تعالى واصول الفقه طرقـه على سـبيل الاجمالـ وكيفـية الاستدلال بها وابواب اصول الفقه اقسام الكلام والامر والنهي والعام - 00:27:30

والخاص والمجمل والمبين والظاهر والمأمول والافعال والناسخ والمنسوخ والاجماع والقياس والحظـر والاباحة وترتـين الادلة.

وصفة المفتـي احكـامـ المجـتـهدـينـ لما فرغـ المـصنـفـ رـحـمـهـ اللهـ منـ تعـريفـ اـصـولـ الفـقـهـ باـعـتـبارـ مـفرـديـهـ - 00:28:07

ومـاـ لـحـقـهـ مـنـ اـسـتـطـرـادـ اـتـبـعـهـ بـتـعـرـيفـ اـصـولـ الفـقـهـ باـعـتـبارـ كـوـنـهـ اـسـمـاـ لـجـمـلـةـ مـنـ مـسـائـلـ عـلـمـيـةـ فـقـدـ تـقـدـمـ اـنـ مـرـكـبـ الـاضـافـيـ يـعـرـفـ

بطـريقـينـ وـالطـريقـ الـاـولـىـ باـعـتـبارـ مـفرـديـهـ وـالـطـريقـ الثـانـىـ باـعـتـبارـ كـوـنـهـ - 00:28:28

لـقـبـاـ باـعـتـبارـ كـوـنـهـ لـقـبـاـ لـجـمـلـةـ مـنـ مـسـائـلـ فـعـرـفـ باـعـتـبارـ كـوـنـهـ لـقـبـاـ بـقـوـلـهـ طـرـقـهـ عـلـىـ سـبـيلـ الـاجـمـالـ اـلـىـ اـخـرـ مـاـ ذـكـرـ وـذـكـرـ الطـرـقـ باـعـتـبارـ

الـاجـمـالـ تـقـدـمـ فـيـهـ اـنـ عـلـوـمـ فـيـمـاـ سـبـقـ تـقـرـيرـهـ تـعـرـفـ بـالـنـظـرـ اـلـىـ كـوـنـهـ - 00:29:00

ايـشـ بـالـنـظـرـ اـلـىـ كـوـنـهـ قـوـاعـدـ فـيـقـالـ اـصـولـ الفـقـهـ هـيـ قـوـاعـدـ الـاجـمـالـ هـيـ قـوـاعـدـ الـاجـمـالـ وـسـيـأـتـيـ مـزـيدـ بـيـانـ لـهـذـاـ ثـمـ مـاـ بـعـدـهـ وـهـوـ

كـيـفـيـةـ الـاستـدـالـلـ فـضـلـةـ زـائـدـ لـاـ مـدـخـلـ لـهـ فـيـ الـحدـ - 00:29:33

فضـلـةـ زـائـدـ لـاـ مـدـخـلـ لـهـ فـيـ الـحجـ وـتـقـرـنـ عـنـدـهـ اـيـضاـ بـفـضـلـةـ اـخـرىـ وـهـيـ حـالـ الـمـسـتـدـلـ فـجـمـهـورـ الـاـصـولـيـيـنـ

يـجـعـلـونـ اـصـولـ الفـقـهـ مـتـعـلـقاـ بـثـلـاثـةـ اـشـيـاءـ فـجـمـهـورـ الـاـصـولـيـيـنـ اـيـجـعـلـونـ الفـقـهـ مـتـعـلـقاـ بـثـلـاثـةـ اـشـيـاءـ - 00:30:03

احـدـهـ طـرـقـ الفـقـهـ اـحـدـهـ طـرـقـ الفـقـهـ وـثـانـيـهـ كـيـفـيـةـ الـاستـدـالـلـ اـيـ كـيـفـيـةـ الـاستـدـالـلـ بـهـاـ مـنـ جـهـةـ تـعـيـنـهـاـ وـتـعـلـقـهـ بـحـكـمـ ماـ اـيـ كـيـفـيـةـ

الـاستـدـالـلـ بـهـاـ مـنـ جـهـةـ تـعـيـنـهـاـ وـتـعـلـقـهـ بـحـكـمـ ماـ وـثـالـثـاـ حـالـ الـمـسـتـدـيـمـ - 00:30:37

اـلـاـ وـهـوـ مـسـتـعـمـلـ لـتـلـكـ طـرـقـ وـهـوـ عـنـدـهـ الـمـجـتـهدـ وـهـوـ عـنـدـهـ الـمـجـتـهدـ وـمـاـ وـاـفـقـ لـلـنـظـرـ هـوـ اـصـولـ الفـقـهـ تـقـتـصـرـ عـلـىـ قـوـاعـدـ

الـاجـمـالـ لـاـنـ الـمـرـادـ بـلـعـمـ مـاـ هـيـ قـوـاعـدـ لـاـ عـوـارـضـ الـخـارـجـيـهـ - 00:31:11

لـاـنـ الـمـرـادـ بـلـعـمـ مـاـ هـيـ قـوـاعـدـ لـاـ عـوـارـضـ الـخـارـجـيـهـ فـكـيـفـيـةـ الـاستـدـالـلـ وـحـالـ الـمـسـتـدـلـ هـيـ عـوـارـضـ خـارـجـيـهـ تـلـحـقـ تـلـكـ طـرـقـ مـاـ

يـجـعـلـ الـاـوـفـقـ دـرـجـهـ فـيـ حـقـيـقـةـ اـصـولـ الفـقـهـ وـالـاـكـفـاءـ بـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ انـ - 00:31:48

عـلـمـ اـصـولـ الفـقـهـ هـوـ قـوـاعـدـ وـهـذـهـ قـوـاعـدـ الـمـسـتـعـمـلـةـ فـيـ الفـقـهـ وـهـذـهـ قـوـاعـدـ الـمـسـتـعـمـلـةـ فـيـ اـصـولـ الفـقـهـ يـرـادـ مـنـهـ الـاستـدـالـلـ بـهـاـ يـرـادـ

مـنـهـ الـاستـدـالـلـ بـهـاـ فـهـيـ قـوـاعـدـ الفـقـهـ الـاجـمـالـيـهـ التـيـ يـسـتـدـلـ بـهـاـ قـوـاعـدـ الفـقـهـ الـاجـمـالـيـهـ التـيـ يـسـتـدـلـ - 00:32:21

بـهـاـ وـهـذـهـ قـوـاعـدـ الـاجـمـالـيـهـ مـفـتـقـرـةـ لـبـيـانـ مـتـعـلـقـ الـاستـدـالـلـ اـنـ يـسـتـدـلـ بـهـاـ فـيـ ايـ شـيـءـ وـمـحـلـهـ عـنـدـهـ الـاستـدـالـلـ بـهـاـ فـيـ الـاـحـکـامـ

الشرعية الطلبية فتلخص من هذا ان اصول الفقه هي قواعد الفقه الاجمالية - [00:32:56](#)

التي يستدل بها في الاحكام الشرعية الطلبية هي قواعد الفقه الاجمالية التي يستدل بها في الاحكام الشرعية الطلبية وهذا الحد جار على طريقة الفقهاء الذين يجعلون اسم الفقه - [00:33:26](#)

كاما للمسائل الاجتهادية وغير الاجتهادية اما الاصوليون فالفقه عندهم يختص بالمسائل ايش الاجتهادية ولهذا فانهم يذكرون في حد اصول الفقه ما يدل على ذلك فيقول الاصوليون اصول الفقه هي قواعد - [00:33:53](#)

الفقه الاجمالية التي يستدل بها في الاحكام الشرعية الطلبية المكتسبة عن طريق الاجتهاد المكتسبة عن طريق الاجتهاد لأن اسم الفقه عندهم يختص بالاجتهاد فقط لأن اسم الفقه عندهم يختص بالاجتهاد فقط. فما عدا ذلك - [00:34:22](#)

فانه لا يسمى فقها وتقديم ان بيانا حقيقة الفقه الاصطلاحية يعول فيها على من يعول يعول فيها على الفقهاء. لأنهم هو اهل ذلك الفن اصول الفقه تتعلق بالمسائل الاجتهادية وغير الاجتهادية - [00:34:59](#)

فأصول الفقه تتعلق بالمسائل الاجتهادية وغير الاجتهادية مع اختلاف المنفعة منها في كل فمنفعتها في المسائل الاجتهادية الوصول الى الحكم فمنفعتها في المسائل الاجتهادية الوصول الى الحكم - [00:35:28](#)

ومنفعتها في المسائل غير الاجتهادية بيان وجهه دلالة دليل ما على ذلك الحكم بيان وجه دليل ما على ذلك الحكم فمثلا من المسائل غير الاجتهادية عدة الصلوات باليوم والليلة فان الصلوات في اليوم والليلة - [00:36:00](#)

هي خمس فاذا ذكر دليل ما من القرآن او السنة ثم بين وجهه دلاته على الحكم واستعملت في ذلك قواعد الفقه الاجمالية كان موقعها من الحكم انها مبينة كيفية دلالة تلك الآية او الحديث على - [00:36:33](#)

الصلوات الخمس اما في المسألة الاجتهادية فانها توصل الى ايش الى الحكم فتعرف به لأن المسائل الاجتهادية لأن المسائل غير الاجتهادية الحكم فيها ايش بين واضح جلي - [00:37:06](#)

لكن المسائل الاجتهادية تفتقر الى بيان الحكم وابواب اصول الفقه كثيرة ساق المصنف جملة منها وهي اكثر مما ذكر لكنه اراد بما ذكره الاشارة الى فصول ما تضمنه كتابه فالذكور هنا هو الذي نشره المصنف رحمة الله في ما يستقبل من كتابه - [00:37:29](#)

واصول الفقه علم نافع لكن يتقدى منه الشذور المشغلة والفروع المذهبة التي ادخلت فيه مما لا طائل تحتها فان هذا العلم داخلته علوم مختلفة فتسريح النظر معها واطالته في تفاصيل جملها - [00:38:03](#)

يؤدي الى الشغل بما لا نفع منه ذكر هذا المعنى الشاطبي في المواقفات وابن القيم في اعلام الموقعين نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى فاما اقسام الكلام فاقل ما يتراكب منه الكلام اثنان او اسم و فعل او اسم و حظ او فعل وحرف. والكلام ينقسم - [00:38:40](#)

الى امر ونهي وخبر واستحباط. وينقسم ايضا الى تمن وعرض وقسم ومن وجه اخر ينقسم الى حقيقة ومجاز. فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على وقيل ما استعمل في مسطول حالهم المخاطبة والمجاز ما تجوز به عن موضوعه والحقيقة اما لغوية واما شرعية واما

عرفية والمجاز - [00:39:09](#)

اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل او استعارة. فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى وسائل القرية والمجاز بالنقل كالغائط فيما يخرج من الانسان والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى - [00:39:29](#)

يريد ان ينقض. ذكر المصنف رحمة الله هنا اقسام الكلام لان خطاب الشرع مرده الى الكلام لان خطاب الشرع مرده الى الكلام وذكر المصنف نبذة منه تتعلق بجملة من احكامه - [00:39:49](#)

فذكر تقسيم الكلام بثلاثة اعتبارات اولها تقسيم الكلام باعتبار ما يتراكب منه تقسيم الكلام باعتبار ما يتراكب منه. وهو المذكور في قوله فاقل ما يتراكب منه الكلام اسمان او اسم و فعل الى اخره - [00:40:17](#)

فالكلام يتراكب من هذه المسالك الاربعة فمثلا الحديث المخرج عند مسلم حدث من حديث تميم الداري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة يتراكب الكلام فيه من - [00:40:43](#)

من اسمين فكلمة الدين اسم وكلمة النصيحة اسم وتارة يتراكب الكلام كما ذكر المصنف من اسم و فعل وتارة يتراكب من اسم و حرف

وتارة من فعل وحرف والاختار ان القسمين الاخرين الذين ذكرهما - [00:41:10](#)
وهما ترتبه من اسم وحرف او فعل وحرف يؤولان الى القسمين الاولين تقديرًا. يؤولان الى القسمين الاولين تقديرًا. فالاختار ان لا ما يترتب من اسمين او من اسم وفعل فقط فالاختار ان الكلام يتراكب من اسمين - [00:41:37](#)

او اسم وفعل فقط. وما خرج عنهم في الصورة الظاهرة فانه يؤول اليه ما تقديرًا في الصورة الباطنة فانه يأول اليهما تقديرًا في الصورة الباطنة ثم ذكر رحمة الله تعالى تقسيم تقسيما اخر - [00:42:06](#)

باعتبار تال وهو تقسيم الثاني باعتبار مدلوله اي معناه باعتبار مدلول الكلام اي معناه وهو المذكور في قوله والكلام ينقسم الى امر ونهي وخبر واستخبار وينقسم ايضا الى تمن وعرض - [00:42:38](#)

وقسم والذي عليه المحققون هو ان الكلام باعتبار مدلوله ينقسم الى نوعين احدهما الخبر والآخر الانشاء والخبر عندهم ما يحتمل الصدق والكذب لذاته والخبر عندهم ما يحتمل الصدق والكذب لذاته - [00:43:02](#)

واما الانشاء فما لا يحتمل ذلك واما الانشاء فما لا يحتمل ذلك هذا هو المشهور عندهم والصحيح ان الخبر هو قول يقبل او يلزمته يلزمته الصدق او الكذب قول يلزمته الصدق او الكذب - [00:43:40](#)

اما الانشاء فهو قول لا يلزمته الصدق او الكذب حقق هذا ابن الشاطي في تهذيب الفروق وهو الموافق للنظر وهو الموافق للنظر فما ذكره الجمهور من حقيقة الخبر والانشاء ترد عليها اعترافات - [00:44:11](#)

وهذا النوعان يجمعان الافراد المتقدمة وهذا النوعان يجمعان الافراد المتقدمة في كلام المصنف فمثلا قوله الامر والنهي يرجع الى الانشاء لانه قول لا يلزمته الكذب ولا الصدق ثم ذكر الاعتبار الثالث وهو تقسيم الكلام باعتبار استعماله - [00:44:42](#)

في قوله ومن وجه اخر ينقسم الى حقيقة ومجاز الى اخر ما ذكر فالكلام باعتبار استعماله ينقسم الى نوعين احدهما الحقيقة والآخر ايش المجاز ثم عرف الحقيقة بتعريفين الاول ما بقي في الاستعمال على موضوعه - [00:45:21](#)

ما بقي في الاستعمال على موضوعه اي في المعنى الذي وضع له اي في المعنى الذي وضع له والثانى ما استعمل في ما اصطلاح عليه من المخاطبة ما استعمل فيما اصطلاح عليه - [00:45:57](#)

من المخاطبة والتعریف الثاني كالبيان للاول لان ما اصطلاح عليه من المخاطبة هو الاستعمال لان ما اصطلاح عليه من المخاطبة هو الاستعمال ومحله اللسان المتعارف عليه فيها ومحله اللسان المتعارف عليه - [00:46:19](#)

فيها سواء في اللغة او العرف او الشرع كما سيأتي فالاختيار ان الحقيقة اصطلاحا هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة - [00:46:51](#)

ثم ذكر للمجاز تعريفا واحدا فقال ما تجوز به عن موضوعه اي ما تعيدي به عما وضع له اي ما تعيدي به عما وضع له ولم يبين محل التجوز به - [00:47:19](#)

والاختيار بالمجاز وقوعه مقابل الحقيقة المتقدمة فالمجاز اصطلاحا هو ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة هو ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه في لسان المخاطبة. ثم ذكر قسمة الحقيقة الى ثلاثة اقسام - [00:47:45](#)

فذكر ان الحقيقة اما لغوية واما شرعية واما عرفية فالحقيقة اللغوية هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة في اللغة هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة في اللغة - [00:48:16](#)

والحقيقة الشرعية هي ما استعمل فيما اصطلاح عليه من لسان المخاطبة في الشرع والحقيقة الشرعية هي ما استعمل في ما اصطلاح عليه من المخاطبة في العرف ثم ذكر المصنف بعد اقسام المجاز فقال والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان الى اخره - [00:48:39](#)

وهذه القسمة هي قسمة المجاز الذي هو مجاز الكلمة قسمة المجاز الذي هو مجاز الكلمة لان المجاز باعتبار اصله ينقسم الى نوعين ينقسم الى نوعين احدهما المجاز الاسناد المجاز الاسناد - [00:49:12](#)

وهو المتعلق بتركيب الكلام والآخر المجاز بالكلمة وهو المتعلق بكلمة بعينها وهو المتعلق بكلمة بعينها وانواعه هي التي ذكرها المصنف فانواع المجاز بالكلمة اربعة فانواع المجاز بالكلمة اربعة او لها المجاز بزيادة - [00:49:41](#)

ك قوله تعالى ليس كمثله شيء لقوله تعالى ليس كمثله شيء فالكاف هنا زائدة عندهم فاصل الكلام ليس مثله مثله شيء ليس مثله شيء
فسمووا هذا مجازاً بالزيادة والمختار انه لا يقال في شيء من القرآن زائد - [00:50:13](#)

فالمحترر انه لا يقال في شيء من القرآن زائد ذكره الزركشي في كتاب البرهان وابن هشام في الاعراب عن قواعد الاعراب في اخرين
من اهل العلم والمختار في الكاف المذكورة في الآية حينئذ - [00:50:53](#)

ان يقال انها صلة لتأكيد النفي اختاره ابو حيانة الاندلسي في تفسيره وثانيها المجاز بالنقصان مثل قوله وسائل
القرية والمراد بالنقصان الحذف فتقدير الكلام وسائل اهل القرية - [00:51:20](#)

وهذا النوع من المجاز بالزيادة والنقصان لا يسمى بهما كثير من اهل العلم مجازاً ولا يدخلانهما في اسم المجاز واما ثالثها فهو المجاز
بالنقل كالغائب اسماً لما يخرج من الانسان كالغائب اسماً لما يخرج من الانسان - [00:51:55](#)

لان اصل الغائب في كلام العرب هو المثل الواسع المطمئن من العرض المثل الواسع المطمئن من العرض ولما كان هذا المثل مقصوداً
لتخلص من الخارج فيه نقل اسمه فجعل اسمه للخارج - [00:52:28](#)

نفسه نقل اسمه فجعل اسمه للخارج نفسه ورابعها المجاز بالاستعارة كقوله جداراً يريد ان ينقض والمراد به من
طوى على تشبيهه فمجاز الاستعارة لابد ان يكون ضمناً التشبيه - [00:52:58](#)

فالآية المذكورة فيها ذكر ميل الجدار الى السقوط بارادته ذكر ميل الجدار الى السقوط بارادته فكانه يريد ان ينقض والراداة صفة من
صفات الحي لا الجماد والراداة صفة من صفات الحي - [00:53:29](#)

لا الجماد فنتقلت له على وجه التشبيه والتحقيق ان المجاز بالكلمة ثلاثة انواع احدها المجاز بالزيادة وثانيها المجاز بالحذف الذي سماه
المصنف وغيره المجاز بالنقصان وثالثها المجاز بالاستعارة اما مجاز النقل - [00:53:58](#)

فليس قسيماً لها اما مجاز النقل فليس قسيماً لها بل هو وصف جامع لها فان النقل موجود في هذه الانواع
الثلاثة فمثلاً النوع الاول المجاز بالزيادة - [00:54:37](#)

الذي ذكره هو ليس كمثله شيء فاصله قبل ليس كمثله شيء ثم نقل من هذا الاصل بالزيادة فيه فالنقل وصف يسلط على هذه الانواع
الثلاثة واثباتات المجاز ونفيه من المسائل الكبار - [00:55:03](#)

واحسن ما يقال فيه ان المجاز ثابت مع وجود القرينة فمتى وجدت القرينة صحة وقوع المجاز فمتى
ووجدت القرينة صحة وقوع المجاز؟ ومتى عدمت القرينة - [00:55:28](#)

لم يصح قول لم يصح القول بالمجاز وهذا المذهب متوسط بين المنكري للمجازي باطلاق وبين المثبتين له باطلاق فلا ينفي من كل
وجه بكل حال ولا يثبت من كل وجه بكل حال - [00:55:53](#)

بل يثبت المجاز متى وجدت القرينة فالمجاز الموافق للنظر هو المجاز المصحوب بقرينه فان هذا يصح وجوده فان هذا يصح وجوده
وهو اختيار ابي العباس ابن تيمية الذي صرخ به - [00:56:23](#)

في الرسالة العراقية مما هو في التحفة العراقية من تصانيفه التي بایدینا وكذا في الرسالة المدنية من کلام له نقله عنه الجمال
القاسي في تفسيره من کلام الله نقله الجمال القاسي عنه في - [00:56:53](#)

تفسيره فهذا هو الذي يظهر اثباته عنه لأن له کلاماً منتشرًا في المسألة تارةً لابطال للمجاز كله وتارةً بردہ الى هذا والاشبه الموافق
للنظر رده الى هذا وهو اثباتات المجاز المصحوب بالقرينة - [00:57:18](#)

فإذا خلا المجاز من القرينة صار اثباتاته ايضًا صحيح أم غير صحيح طار اثباتاته غير صحيح من الامثلة المشهورة على ذلك ايات الصفات
واحاديثها فان المخالف في اثباتها يسلط عليها ايضًا - [00:57:46](#)

المجاز فكيف يرد عليه ايضًا عدم القرین طيب ما الدليل على عدم القرينة ها ايضًا هو يأتي بقرينة انت لازم تأتي بالدليل على عدم
القرین ها يا شيخ جعفر منا قال اجمع هذا - [00:58:11](#)

ايضًا الدليل على ذلك ابطال المجاز في ايات الزيادي واحاديثها هو لعدم القرينة والدليل على انتفاء القرينة ما نقله ابن عبدالبر في

التمهيد من اجماع الصحابة والتابعين ان ايات الصفات على الحقيقة - 00:58:46

فهذا اجماع يدل على انتفاء القرينة هنا وان دعوى المجاز لا تصح لبطلان القرينة المدعى اه نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب وصيغة افعل وهي عند الاطلاق والتجرد عن القرينة - 00:59:12
تحمل عليه الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندوة والاباحة. ولا يقتضي التكرار على الصحيح الا ما دل الدليل على قصد التكرار. ولا يقتضي والامر بایجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به. كالامر بالصلة امر بالطهارة المؤدية اليها. واذا فعل يخرج المأمور عن العهدة - 00:59:36

ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو الامر وهذا شروع منه في مقاصد اصول الفقه ومطالبه العظام وعرف الامر بقوله استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب - 00:59:56

والمراد بالاستدعاء هو الطلب. والمراد بالاستدعاء هو الطلب جازما او غير جازم وذكره لا يخلو من المنازعه فان الامر لا يخص بالاستدعاء القولي فان الامر لا يخص باستدعاء القول بل يقع بالكتابة - 01:00:25

بل يقع بالكتابة فان الكتابة تنبئ عنه ومنهما في الصحيح في قصة السرية التي دفع النبي صلى الله عليه وسلم الى اميرها كتابا فامرها الا يفتحه حتى يبلغ موضع كذا وكذا - 01:00:52

فما في الصيغة يجري كونه امرا. وان لم يوجد الاستدعاء القولي وان لم يوجد الاستدعاء القولي وما ذكره من الدونية متحقق فيما بين الرب وعبده لان الخطاب من الرب الموجه الى العبد - 01:01:15

هو خطاب يقطع فيه بدونية العبد. لان الله عز وجل هو خالقه الذي يأمره بما يشاء سبحانه وتعالى وقوله على سبيل الوجوب لا يراد به ما يفيده الامر من الحكم - 01:01:46

لا يراد به ما يفيده الامر من الحكم بل المراد به عندهم ان الوجوب بنفسه لا يستدل من الامر. ان الوجوب بنفسه لا يستدل من الامر بل لا بد من قرينة تدل عليه - 01:02:07

بل لا بد من قرينة تدل عليه وهو مبني على اعتقاد الاشاعرة بان الكلام معنى قائم بذات الله لان كلام الله معنى قائم بذات الله وانه ليس بحرف وصوت فاثباتهم هذا المعنى استدعي ان يقولوا على سبيل الوجوب - 01:02:31

وكما قالوه في حد الامر قالوه في حد النهي ايضا فلا يراد به ما يفيده الامر. لانه لو كان كذلك لانه لو كان كذلك لم يذكروه فيما يفيده النهي لان النهي لا يفيده الوجوب وانما يفيده - 01:03:05

ايش ؟ التحرير فهم لا يريدون ما يفيده الامر من الحكم وهو الوجوب. وانما يريدون الافتقار الى قرينة تدل على المراد بالامر انما يريدون الافتقار الى قرينة تدل على الامر لان - 01:03:25

الامر والنهي عندهم واحد فهو متعلق ذات متعلق بالمعنى القائم بذات الله عز وجل من الكلام. فلا يتبيّن كونه امرا ولا كونه نهايا الا بقرينة فذكر هذا في الحد جار على اصولهم. والمختار ان الامر هو خطاب الشرع - 01:03:52

مقتضين طلب الفعل خطاب الشرع المقتضي طلب الفعل فمتي وجد في خطاب الشرع طلب ايقاع الفعل سمي هذا امرا. واورد المصنف صيغة الامر واراد بها الصيغة الصريحة لان الامر له نوعان من الصيغ. لان الامر له نوعان من الصيغ احدهما الصيغة الصريحة - 01:04:21

ولا تحصر في افعل بل يجمعها قول شيخ شيوخنا حافظ للحكمي في سبيل الحصون اربع الفاظ بها الامر درء اربع الفاظ بها الامر دري افعل لنفعل اسم فعل مصدري افعل - 01:04:54

لتفعل اسم فعل مصدر والآخر الصيغ غير الصريحة الدالة على الطلب باعتبار وضع الشارع الصيغ غير الصريحة الدالة على الامر باعتبار وضع الشارع ككلمة حق فانها في الوضع الشرعي تدل على الامر - 01:05:25

ولابن القيم رحمة الله تعالى كلام نافع في بيان صيغ الامر غير الصالحة. ذكره في بدائع الفوائد ومثله ذكر الصناعي في اجابة السائل ثم شرح ثم ذكر الناظم ان هذه الصيغة لامر عند الاطلاق والتجرد - 01:05:56

تحمل على الامر الا اذا وقع الا اذا دل الدليل على خلافه تحمل على الايجابي الا اذا دل الدليل على خلافه فمتي وجدت هذه الصيغة كانت مفيدة الاجابة. ثم ذكر ان الامر لا يقتضي التكرار على الصحيح - [01:06:24](#)

اي ان العبد اذا امر بشيء لم يطلب منه تكراره ان يأتي به ما لم يأتي ما يدل على طلب التكرار ما لم يأتي ما يدل على طلب التكرار - [01:06:52](#)

فالامر لا يفيده التكرار الا اذا اقتربن به ما يدل على تكرار طلبه ثم اشار الى مسألة من مسائل الامر وهي اقتضاؤه للفورية والفورية هي المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان - [01:07:15](#)

المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان واختار انه لا يقتضي الفورية اي ان العبد اذا امر فتراخي لا لوم عليه والصحيح ان الامر للفورية فهو يقتضي الفور للاندراجه فيما امر الله به من المسابقة والمسارعة - [01:07:42](#)

اندراجها فيما امر الله به من المسابقة والمسارعة. قال الله تعالى فاستبوا الخيرات. فمتي امر العبد بعده اذا امر العبد بامر كان على الفور فيطلب منه تحصيله في اول وقت امكان ادائه له - [01:08:13](#)

ثم اشار الى مسألة تتعلق بالامر وهي هل الامر بالشيء امر بما لا يتم الا به فقال والامر بايجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلة امر بالطهارة المؤدية اليها - [01:08:36](#)

واكثر الاصوليين يعبرون عنها بقولهم ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وما جرى عليه المصنف اكمل ليدخل الندب فيها وما جرى عليه المصنف اكمل ليدخل الندب فيها - [01:08:59](#)

واختار ان الامر بايجاد الفعل امر به وامر بما لا يتم الفعل الا به واختار ان الامر بايجاد الفعل امر به وامر بما لا يتم الامر بالصلة - [01:09:26](#)

امر بالطهارة المؤدية اليها والمختار ان ما لا يتم الفعل الا به نوعان. والمختار ان ما لا يتم الامر به الا به نوعان احدهما ما هو في وسع العبد وقدرته - [01:09:47](#)

ما هو في وسع العبد وقدرته كالطهارة للصلة كالطهارة للصلة والآخر ما ليس في وسع العبد وقدرته ما ليس في وسع العبد وقدرته كدخول وقت الصلاة لها كدخول وقت الصلاة لها - [01:10:07](#)

فالاول مأمور به تبعاً للفعل فالاول مأمور به تبعاً للفعل. لانه وسليته. فلا يتأنى له ان يصلى الا الطهارة عليها. واما الثاني فلا لخروجه عن قدرة العبد واما الثاني فلا لخروجه عن قدرة العبد - [01:10:38](#)

فلا يكون الامر بالفعل امراً بايجاده. فلا يكون الامر بالفعل امراً بايجاده. لان العبد لا قدرة له وعليه ثم ختم المصنف مسائل الامر بقوله واذا فعل المأمور واذا فعل خرج المأمور عن العهدة - [01:11:07](#)

اي اذا امتثل الامر خرج العبد المأمور عن العهدة. ومعنى خروجه براءة وسقوط الطلب عنه براءة ذمته وسقوط الطلب عنه فالمأمور بصلة الظهر مثلاً اذا صلاها خرج من عهدة المأمور برأت ذمته وسقطت - [01:11:31](#)

طلبوا عنه نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى الذي يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون والساهي والصبي والمجون غير في الخطاب والكافر مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام. لقوله تعالى ما سلككم في سقر - [01:12:01](#)

لم نك من المصلين والامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده. عقد المصنف رحمة الله هنا ترجمة في هذا الكتاب ف قال الذي يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل. والمقصود بهذه الترجمة - [01:12:24](#)

معرفة المخاطبين بالامر والنهي معرفة المخاطبين بالامر والنهي فذكر ان الداكل في خطاب في خطاب الله تعالى اي خطاب الشرع هم المؤمنون والمراد بهم منهم من اتصفوا بوصفين والمراد بهم منهم من اتصفوا بوصفين احدهما العقل والآخر البلوغ - [01:12:49](#) احدهما العقل والآخر البلوغ. وهذا يسميان عند الاصوليين باسم التكليف وذكر المؤمنين ليخرج مسألة الكافرين على ما ذكره بعد في كلامه فجعل خطاب الشرع متعلقاً بالمؤمنين مریداً من اتصف منهم بالعقل والبلوغ. ثم ذكر - [01:13:23](#)

من لا يدخل في الخطاب وهم الساهي والصبي والمجنون والمراد بالساهي هنا الناسي فمتنى كان العبد
ناسيا لم يتوجه الخطاب اليه فإذا انتبه توجه الخطاب اليه - 01:13:58

وادي ما خطب به او قضاه. ثم اشار الى مسألة خطاب الكفار بفروع الشريعة فاختار ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبما لا تصح
الا به وهو الاسلام والتوحيد وهو الاسلام والتوحيد - 01:14:28

فالمراد بالاصول هنا الاعتقادات والمراد بالفروع الاحكام الفقهيات وتقدم ان جعل الاصول الفروع اسما لها
يخلو من اعتراض عليه كما بينه جماعة من المحققين منهم ابو العباس ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - 01:14:54
فان الاحكام قد تكون اصولا وهي في الطلبيات مثل وجوب الصلوات الخمس فان الصلوات الخمس هي من باب الفروع الفقهيات
المسماة بالطلبيات. وهي مع هذا من الاصول ولا تعد من - 01:15:30

الفروع واحسن شيء يقال في بيان الاصول والفروع ان اصول الدين هي مسائله التي لا تقبل الاجتهاد سواء في باب الخبر او الطلب
ان اصول الدين هي مسائله التي لا تقبل الاجتهاد. سواء في باب - 01:15:51
سواء في باب الخبر او باب الطلب اما الفروع فهي المسائل التي تقبل الاجتهاد سواء في باب الخبر او الطلب فان هذا المعنى للاصول
والفروع حق فان هذا المعنى للاصول والفروع حق - 01:16:24

اما المعنى المتقدم الذي فيه تخصيص الاصول بالخبريات الاعتقاديات وتخصيص الفروع بالاحكام الفقهيات الطلبيات فهذا ليس
صحيحا وزيفه من المحققين ابن تيمية النميري وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى و اختيار المصنف كما سلف هو ان الكفار
مخاطبون بالشريعة - 01:16:50

كلها قصدا وفرعا وهذا هو الصحيح فما جاء في خطاب الشريعة من باب الخبريات او من باب الطلبيات فان الكافر مخاطب به ثم قال
المصنف والامر بالشيء نهي عن ضده - 01:17:24

والنهي عن الشيء امر بظده وهذه المسألة متعلقة بالامر وكان حريا به ان يلحقها بمباحثه التي تقدمت وربما دعاه الى تأخيرها وجود
تعلق طرف منها بالنهي الذي سيذكره بعدها فالمسألة فيها قدر يتعلق الامر وقدر يتعلق النهي - 01:17:48

وقد صرح المصنف ان الامر بالشيء نهي عن ضده وان النهي عن الشيء امر بضده فالامر عين النهي والنهي عين الامر فالامر عين النهي
والنهي عين الامر وهذه المسألة مبنية عندهم على اعتقادهم في كلام الله. وهذه المسألة مبنية عندهم على اعتقادهم في - 01:18:22
ام الله انه معنى قائم بالذات ليس بحرف ولا صوت وهذا اعتقاد باطن كما تقدم فلما قالوا بهذا القول في كلام الله سبحانه وتعالى
تعين حينئذ ان يكون الامر بالشيء - 01:18:54

هو عين النهي عنه وان النهي عن الشيء هو عين الامر به وهذه المسألة من المسائل الخفية التي هي من جنس ما تكون فيه النار تحت
الرماد ذكره محمد الامين الشنقيطي رحمة الله تعالى اي انها مسألة - 01:19:16

تخفي لخفاء الاصل الذي بنيت عليه على كثير من المتكلمين في اصول الفقه وهم ينظرون اليها بقطعها عن اصلها. ثم يذكرون ما
يذكرون فيها من الخلاف لكن من وعي اصلها وهو الاعتقاد في كلام الله لم يمكنه ان يصح هذه هذه - 01:19:42

بل زيفها ببطلان هذا الاعتقاد. وال الصحيح ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضد ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده وان النهي عنه
يستلزم الامر بضده وان النهي عنه يستلزم الامر بضده - 01:20:08

والصلة بينهما هو وجود اللزوم فالصلات بينهما وجود اللزوم على ما ذكرناه من استلزم الضد في كل منهما والفرق بينهما حينئذ ان
الامر بالشيء يستلزم النهي عن كل ضد له - 01:20:35

ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن كل ضد له واما النهي عن الشيء فانه يستلزم الامر بوحد من اضواوه واما النهي عن الشيء فانه
يستلزم الامر بوحد من اضداده لا بجمعها - 01:21:02

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى والنهي استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب وترد صيغة الامر والمراد به
الاباحة او التهديد او التسمية او التكوين - 01:21:27

ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من اصول الفقه وهو النهي وحده بما لا يسلم من الاعتراض على ما تقدم ذكره في نظيره وهو الامر والمختار ان النهي هو خطاب الشرع المقتضي للترك - 01:21:46

هو خطاب الشرع المقتضي للترك والنهي المتعلق بفعل ما ذكر المصنف انه يدل على فساد المنهي عنه ذكر المصنف انه يدل على فساد المنهي عنه. فإذا ورد النهي دل على ان المنهي - 01:22:09

عنه يكون فاسدا والمختار التفصيل في المسألة بان يقال ان النهي المتعلق بالفعل يعود الى واحد من اربعة ان النهي المتعلق بالفعل يعود الى واحد من اربعة احدها عوده الى الفعل نفسه - 01:22:36

في ذاته او ركنته عوده الى الفعل نفسه في ذاته او ركنته وثانيها عوده الى شرطه وثالثها عوده الى وصفه الملازم له عوده الى وصفه الملازم له. ورابعها عوده الى خارج عما تقدم متصل بالفعل - 01:23:02

عوده الى خارج عما تقدم متصل بالفعل فمتي كان النهي متعلقا بالثلاثة الاول كان مفيدا للفساد فمتى كان النهي متعلقا بالثلاثة الاول كان مفيدا للفساد وان كان متعلقا بالرابع فانه لا يفيد الفساد - 01:23:36

ومتي كان متعلقا بالرابع فانه لا يفيد الفساد ثم ختم المصنف الفصل بالتبنيه على ان صيغة الامر تطلق ويراد بها غير ما وضع له في الشرع كالاباحة او التهديد او التسوية - 01:24:09

وموجب ذلك اصلها اللغوي الشرعي وموجب ذلك اصلها اللغوي لا الشرعي نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما العام فهو ما عم شيئا من قوله عممت زيدا وعمرا بالعطاء وعممت جميع الناس - 01:24:30

والفاظه اربعة اسم واحد معرف باللام اسم الجمع المعرف باللام والاسماء المهممه كمن في من يعقل وما في ما لا يعقل في الجميع واين في المكان ومتى في الزمان وما في الاستفهام والجزاء وغيره ولا في النكرات والعموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم في غيره - 01:24:52

من الفعل وما يجري مجراه. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو العام المتعلق بدلالات الفاظ وعرف العامة بقوله واما العام فهو ما عم شيئا من قوله واما العام فصاعدا - 01:25:12

وهذا التعريف اشبه بالمولد اللغوي منه بالمورد الاوصلي اشبه بالمورد اللغوي منه بالمورد الاوصلي من فالمنظور فيه عند ذكره هو معناه في اللغة لا معناه عند الاوصليين والمختار ان العامة اصطلاحا - 01:25:37

هو القول الموضوع للاستغراق جميع افراده بلا حصى هو القول الموضوع للاستغراق جميع افراده بلا حصر فمتى جاء القول دالا على استغراق جميع الافراد اي شمولها بلا حصر له سمي عاما. ثم ذكر ان الفاظه اربعة - 01:26:05

والمراد بالالفاظ الصيغ فصيغ العموم على ما ذكره المصنف اربعة فالصيغة الاولى والثانية الاسم الواحد والجمع المعرفان باللام الاسم الواحد والجمع المعرفان باللام والمراد بالواحد المفرد وبالجمع ما دل على الجماعة - 01:26:37

وبالجمل ما دل على الجماعة فيشمل الجمع باسم الجمع باسم الجنسي فيشمل الجمع باسم الجمع باسم الجنسي ايضا. فمتى وجد واحد منها فهو مندرج في قوله الجمع وقوله باللام على مذهب من يرى ان التعريف حاصل باللام المذكورة في ال - 01:27:10

على مذهب من يرى ان التعريف حاصل باللام المذكورة في وانما تكون ال مفيدة للعموم اذا كانت للاستغراق اذا كانت للجنس دالة على الاستغراب اذا كانت للجنس دالة على الاستغراق - 01:27:48

فالصيغة الاولى والثانية هي دخول الجنسية على المفرد والجمع دخول الجنسية على المفرد والجمع المراد بالجنسية الدالة على جنس عام الدالة على جنس عام اي افراد كثيرين كقولنا الانسان فان الفيه للدالة على هذا الجنس - 01:28:19

فقوله تعالى مثلا ان الانسان لفي خسر دال على عموم الخسر جميع افراد الانسان. لأن الها هي للجنس دخلت على مفرد وهو كلمة انسان فافتاد العموم والصيغة الثالثة هي الاسماء المبهمة - 01:28:55

كمن وما وايت والمراد بالاسماء المبهمة ما لا تدل على معين ما لا تدل على معين والصيغة الرابعة لا السابقة للنكرات لا السابقة للنكرات

اي مفيدة للنفي او النهي المفيدة للنفي او النهي - 01:29:25

فمتي وقعت النكارة في سياق نفي او نهي افادت العموم ثم ذكر من مسائل العموم ان العموم من صفات النطق ومراده بالنطق القول ومراده بالنطق القول وهو هنا قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم - 01:30:00

ولذلك يأتي في موضع مستقبل قوله ونعني بالنطق قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ومعنى ما ذكره هنا منع العموم في غير القول كما قال ولا يجوز دعوى العموم - 01:30:27

في غيره من الفعل وما يجري مجراه. فالعموم من صفات النطق فقط ولا تجوز دعوى العموم في الفعل وما يجري مجراه من القضايا المعينة وما يجري مجراه من القضايا المعينة - 01:30:51

وذهب بعض المحققين الى ان الفعل المنفي يدل على العموم ايضا ان الفعل المنفي يدل على العموم ايضا ومهما اختاره شيخ شيوخنا محمد الامين الشنقيطي فاذا وقع الفعل في سياق نفي - 01:31:14

افاد العموم ومبرره عندهم ان الفعل ينحل عن مصدر وزمن ان الفعل ينحل عن مصدر وزمن ان يكون الفعل مضمنا مصدرها وزمنا فاذا قلت مثلا يأكل فان هذا الفعل يضمن مصدرها هو - 01:31:43

الاكل وزمنا وهو وقوعه بالزمن الحاضر وانحالله عن المصدر يوقع ذلك المصدر نفرا في سياق نفي يوقع ذلك المصدر نكارة في سياق نفي لان الفعل منفي فيفيد حينئذ العموم. لان النكارة في سياق النفي تفيد - 01:32:12

العموم وهذا مذهب قوي ان الفعل المنفي يفيد العموم وان العموم لا يختص بالنطق فقط بل يكون في الافعال ما يفيد ذلك وهو الفعل المنفي نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى والخاص يقابل العامة والتخصيص تمييز بعض الجملة وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل استثناء - 01:32:42

بالشرط والتقليل بالصفة والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام وانما يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء ومن شرطه ان يكون متصلة الكلام ويجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره - 01:33:12

والشرط يجوز ان يتأخر عن المشروط ويجوز ان يتقدم على المشروط. والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق. كالرقبة قيدت بالايام في بعض المواضع واطلقت في بعض المواضع فيحمل المطلق على المقييد - 01:33:27

ويجوز تخصيص الكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص السنة بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو الخاص. الواقع - 01:33:42

مقابلا للعام كما قال والخاص يقابل العام فالصلة بينهما المقابلة والخاص اصطلاحا هو القول الموضوع للدلالة على فرد مع حصر القول الموضوع للدلالة على فرد مع حصر ولا يراد بالفرد - 01:34:08

الواحد المنفرد بل يراد جنسه والحكم المترتب على الخاص يسمى تخصيصا والحكم المترتب على الخاص تسمى تخصيصا وهو المذكور في قول المصنف تمييز بعض الجملة اي اخراج بعض افراد العام - 01:34:36

وابقاء بعضها لان الخاصة لفظ دال على مقصود معين ثم ذكر قسمة المخصصات الى قسمين احدهما المخصصات المتصلة وهي التي لا تستقل بنفسها وهي التي لا تستقل بنفسها والآخر المخصصات المنفصلة - 01:35:02

وهي التي تستقل بنفسها ثم ذكر من المخصصات المتصلة الاستثناء والشرط والصفة وذكر حد الاول فقال والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام الى اخره. فالاستثناء عندهم اخراج ما لواه لدخل في الكلام باداة مخصوصة - 01:35:37

اخراج ما لواه لدخل في الكلام باداة مخصوصة وهذه الاداة هي عند قوم الا واحواتها وهذه الاداة عند قوم هي الا واحواتها والاستثناء الشرعي اوسع من ذلك فان قول ان شاء الله يسمى استثناء في الشرع - 01:36:12

فان قول ان شاء الله يسمى استثناء في الشرع وذكر المصنف ان الاستثناء شرطين احدهما ان يبقى من المستثنى منه شيء ان يبقى من المستثنى منه شيء فلا يكون مستغرقا جميع الافراد - 01:36:42

فلا يكون مستغرقا جميع الافراد فقول لك علي الف الا الفا لك علي الف لا يصح لانه يستغرق جميع الافراد فما اثبته كله قد نفاه
كله فثبت الفا ثم نفي تلك الالف فلا يصح الاستثناء ويكون باطلا - 01:37:08

والاخر ان يكون متصلة بالكلام فلا يتأخر النطق بالمستثنى عن النطق بالمستثنى منه فلا يتتأخر النطق بالمستثنى عن النطق بالمستثنى
منه. حقيقة او حكما ثم ذكر المصنف انه يجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه - 01:37:41

لانه لا اثر له في حكم الاستثناء لانه لا اثر له في حكم الاستثناء وانه يجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره اي من افراد العام المذكور
بالاستثناء او من غيره - 01:38:09

وجعله بعضهم شرطا والصحيح خلافه وانه ليس بشرط ثم ذكر بعد ذلك التخصيص بالشرط. فقال والشرط يجوز ان يتأخر عن
المشروط ومراده بالشرط الشرط اللغوي المذكورة بادواته عند النواحة وهي - 01:38:30

الادوات التي تجزم فعلين وتسمى ادوات الشرط وتسمى ادوات الشرط ثم ذكر التخصيص بالصفة فقال والمقييد بالصفة يحمل عليه
المطلق ومراده بالمطلق هنا العام. ومراده بالمطلق هنا العام ويقع في كلام قدماء اهل العلم - 01:38:59

التوسيعة بالاصطلاحات قبل تقرارها ويقع في كلام اهل العلم التوسيعة في الاصطلاحات قبل استقرارها. فربما اطلقوا العامة يريدون
المطلق. وربما اطلقوا المطلق يريدون العام فالواقع منهم حينئذ لا يكون وهم - 01:39:36

او اضطرابا لان الحامل لهم على ذلك ان مصطلحات العلوم لم تستقر فيتتوسعون فيما يستعملونه من الفاظها واما بعد استقرار
الاصطلاحات فقد تميز العام عن المطلق عندهم هو القول المستغرق هو القول الموضوع - 01:40:03

لاستغراق جميع افراده على وجه البدن هو القول الموضوع للاستغراق جميع افراده على وجه البدل فالفرق بينه وبين العام وان العام
يستغرق جميع الافراد مباشرة دفعه واحدة يستغرق جميع الافراد مباشرة دفعه واحدة - 01:40:31

اما المطلق فانه يستغرقها لا على وجه المباشرة بل على وجه البدل فاذا تعذر واحد من افراد المطلق حل بعده
اخرا فمثلا قوله تعالى فتحrir رقبة يسمى - 01:41:03

مطلقا قوله فتحدير رقبة يسمى مطلقا فان هذا القول موضوع للاستغراق لجميع الافراد لكن على وجه البدل اي تطلب رقبة فان لم
توجد طلبت رقبة من هذا الجنس فاذا لم توجد طلبت رقبة من هذا الجنس - 01:41:34

فهو يستغرق جميع الافراد لكن على وجه البديلية واما العموم فانه يستغرقها دفعه واحدة مباشرة ويقابل المطلق المقييد وهو القول
الموضوع للدلالة على فرض واقع بدل القول الموضوع للدلالة على فرض - 01:42:01

واعق بدل ومعنى قوله حمل المطلق على المقييد اي جعل معناه في الحكم اي جعل معناه في الحكم بحسب ما يأتلف عليه الحكم
والسبب اتحادا واختلافا كما هو مبين في موضعه اللائق فانه ينظر الى الصلة - 01:42:29

بين المطلق والمقييد وما يكون بينهما من حكم وسبب فيحمل احدهما على الاخرين بما يناسبه كما هو مفصل في مطولات كتب
الاصوليين ثم ذكر المصنف بعد ذلك المخصصات المنفصلة لقوله ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة الى اخره
- 01:43:02

وهذه هي اشهر المخصصات المنفصلة والجامع للمخصصات المنفصلة القول بانها ثلاثة انواع والجامع للقول بالمخصصات المنفصلة
انها ثلاثة انواع احدها الحس وثانيها العقل وثالثها الشرع والمذكور هنا يرجع الى الثالث منها - 01:43:33

والذكور هنا يرجع الى الثالث منها فيستفاد منه ان المخصصات المنفصلة في الشرع ثلاثة ان المخصصات المنفصلة بالشرع ثلاثة اولها
الكتاب اولها الكتاب والمخصص به هو الكتاب والسنة والمخصص به هو الكتاب والسنة. كما قال ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب
- 01:44:13

وقال تخصيص السنة بالكتاب والثاني السنة والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال تخصيص الكتاب والسنة وقال وتخصيص
السنة بالسنة والثالث القياس والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال وتخصيص النطق بالقياس - 01:44:50

ثم بين النطق بقوله ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فهذه انواع المخصصات المنفصلة

بالشرع الذي هو احد الانواع الجامعة للمخصصات المنفصلة في اصل وضعها ثلاثة - [01:45:29](#)
حس وعقل وشرع ثم الثالث منها وهو الحقيق بالعنایة ينقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى
والجمل ما افتقر الى البيان والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلی والنصل ما لا يحتمل الا معنی واحد - [01:46:01](#)
وقيل ما تأویله تنزيله وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي. والظاهر ما احتمل امرين احدهما اظهر من الآخر. ويؤول الظاهر
بالدليل يسمى الظاهر بالدليل ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه - [01:46:23](#)
يتعلق بدلالات الالفاظ ايضا وهو الجمل وعرفه بقوله والمجمل ما افتقر الى البيان. اي احتاج اليه فلا يتضح المقصود منه الا بالبيان
والجمل على المختار اصطلاحا هو ما احتمل معنيين او اكثر - [01:46:40](#)
لا مزية لاحدهما على الآخر ما احتمل معنيين او اكثر لا مزية لاحدهما على الآخر وهذا الاحتمال هو الافتقار الذي اشار اليه بقوله ما
افتقر الى البيان وهذا الاحتمال والافتقار الذي اشار اليه بقوله ما افتقر الى البيان - [01:47:11](#)
فان وجود الاحتمال سبب للافتقار الى البيان ثم عرف البيان فقال والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلی وهذا الحد
انتقد المصنف نفسه في كتاب البرهان لأن الحيز من الصفات الحسية - [01:47:41](#)
لان الحيز من الصفات الحسية والبيان ليس حسيا بل معنوي واحسن شيء يقال في بيان البيان ان البيان اصطلاحا هو ايضاح المجمل
البيان اصطلاحا هو ايضاح المجمل ثم ذكر تعريف النص - [01:48:09](#)
فقال والنصل ما لا يحتمل الا معنی واحدا قيل ما تأویله تنزيله والمختار منهما الاول لانه ابين فالنص اصطلاحا ما لا يحتمل الا معنی
واحدا ما لا يحتمل الا معنی واحدا - [01:48:40](#)
اما المعنی الثاني الذي ذكره فيه اجمال يفتقر الى بيان يظهر المقصود منه والحدود يلاحظ فيها البيان والوضوح فالذکر اولا هو
المقدم المختار. ثم اشار الى انه مشتق من منصة العروس - [01:49:00](#)
بكسر الميم لانها اسم الله فلا يصح ان يقال منصة وانما يقال منصة ومراده بالاشتقاق هنا المعنی العام لا حقيقته اصطلاحية وهو
وجود اتفاق في الحروف وهو جود اتفاق في الحروف - [01:49:25](#)
لان الاشتقاء اصطلاحا هو ايش رد لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المبني والمعنى رد لفظ اذا اخر بمناسبة بينهما بالمعنى والمبني
فمثلا كلمة طالب هي في الوضع الصرف تسمى اسم فاعل - [01:49:56](#)
وهي مشتقة من الكلمة طلب وهي مشتقة من الكلمة طلب. فترت الكلمة طلب طالب هي الكلمة طلب لما بينهما من المناسبة في المبني
والمعنى وهذه الحقيقة الاصطلاحية غير مراده في كلام المصنف - [01:50:31](#)
 فهو يريد المعنی العام الاشتقاء وهو وجود الملاقاۃ في بعض الحروف بينهما. ثم ذكر بعد ذلك الظاهر فقال والظاهر ما احتمل امرين
احدهما اظهر من الآخر ويسمى هذا ظاهرا بنفسه - [01:50:54](#)
ثم اشار الى نوع اخر فقال ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل واسمه اختصارا المؤول واسم اختصارا المؤول فالمؤول هو
القول الذي صرف عن معناه الظاهر هو القول الذي صرف عن معناه الظاهر الى معنی مرجوح - [01:51:18](#)
بدليل دل عليه الى معناه المرجوح بدليل دل عليه فيكون ظاهرا باعتبار غيره ويسمى مؤولا فيكون ظاهرا باعتبار غيره ويسمى مؤولا
فعلم بهذا التقرير ان الظاهر نوعان فعلم بهذا التقرير ان الظاهر نوعان - [01:51:50](#)
احدهما الظاهر بنفسه وهو ما احتمل معنيين احدهما ارجح من الآخر والثانی الظاهر بغيره
وهو ما احتمل معنيين احدهما ارجح من الآخر لقرينة خارجية - [01:52:18](#)
ما احتمل معنيين احدهما ارجح من الآخر لقرينة خارجية ويسمى مؤولا آها احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى الافعال فعل
صاحب الشريعة لا يخلو اما ان يكون على وجه القرابة والطاعة او غير ذلك فان دل دليل على الاختصاص به - [01:52:46](#)
يحمل على الاختصاص وان لم يدل لا يخصص به. لأن الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة. فيحمل على الوجوب
عند بعض اصحابنا ومن اصحابنا من قال يحمل على الندب ومنهم من قال يتوقف عنه. فان كان على وجه غير القرابة والطاعة فيحمل

على الاباحة في - 01:53:09

وحقنا واقرار صاحب الشريعة عن القول الصادر من احد هو قول صاحب الشريعة واقراره على الفعل كفعله وما فعل في وقته في غير وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه - 01:53:29

ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من اصول الفقه في ترجمة ترجم له لها بقوله الافعال واراد بها فعلى صاحب الشريعة كما صرخ وصاحب الشريعة هو الرسول صلى الله عليه وسلم - 01:53:44

وسمى صاحب الشريعة لانه مبلغها فاصل الصحبة هي المقارنة والمقارنة بينه وبينها صلى الله عليه وسلم هو هي البلاغ. فان الله ارسله ليبلغ امره واستغفل المصنف ببيان حكم - 01:54:09

فعله صلى الله عليه وسلم لانه من الادللة عند الاصوليين فمن الادللة الاصولية الفعل النبوي ثم بين رحمة الله تعالى ان فعله صلى الله عليه وسلم نوعان احدهما ما كان مفعولا على وجه القرابة والطاعة - 01:54:39

ما كان مفعولا على وجه القرابة والطاعة والآخر ما كان مفعولا لا على وجه القرابة والطاعة فما كان من الثاني فهو محمول على الاباحة في حقه وحقنا فالافعال التي تصدر منه لا يريد بها القرابة - 01:55:10

تحمل على اراده الاباحة واما الاول وهو المفعول على وجه القرابة والطاعة فقسمان واما الاول المفعول على وجه القرابة والطاعة فقسمان احدهما ما دل الدليل على اختصاصه به ما دل الدليل على اختصاصه به - 01:55:43

فيحمل عليه ويكون له وحده فيحمل عليه ويكون له وحده والآخر ما دل الدليل على ما لم يدل الدليل على عدم اختصاصه به ما لم يدل الدليل على اختصاصه به. فلم يقم الدليل - 01:56:08

دالا على انه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاصل ثبوته لنا كما هو ثابت له لأن المطلوب منا شرعا التأسي به صلى الله عليه وسلم - 01:56:33

واشار المصنف الى اختلاف النظار من الشافعية فيما يفيده على ثلاثة اقوال فذكر المصنف اختلاف النظار من الشافعية بما يفيده على ثلاثة اقوال احدها انه يحمل على الوجوب فما فعله من هذا النوع يكون واجبا على هذا القول - 01:56:58

فما فعله من هذا النوع يكون واجبا على هذا القول. وثانيها انه يحمل على الندب فيكون المفعول هنا قربة حكمه الندب وثالثها انه يتوقف عنه ان يتوقفوا عن حمله على احد النوعين - 01:57:29

الوجوب او الندب ان يتوقفوا على حمله على احد النوعين الوجوب او الندب ويشمله اسم الطلب ويكون مطلوبا فيكون مطلوبا دون تعين كونه واجبا او ندبا دون تعين كونه واجبا - 01:57:57

او ندبا فليس المراد بالتوقف التوقف عن فعله بل المراد التوقف عن الجزم بقدر طلبه هل هو واجب ام مندوب فيثبت له القدر الجامع لهما وهو كونه مطلوبا من العبد دون تعين كونه واجبا - 01:58:27

او كونه مندوبا واصح هذه الاقوال ان فعله صلى الله عليه وسلم الاصل فيه الاستحباب ان فعله صلى الله عليه وسلم الاصل فيه الاستحباب فما فعله صلى الله عليه وسلم - 01:58:59

على وجه القرابة والطاعة فهو مستحب اذا كان الدليل مقتضا على وجود الفعل اذا كان الدليل مقتضا على وجود الفعل ثم ذكر المصنف تبعا للفعل الاقرار به وانه يجري مجرا القول والفعل - 01:59:25

فاقراره صلى الله عليه وسلم لقول كقوله واقراره صلى الله عليه وسلم على فعل كاقراره فالاقرار منه صلى الله عليه وسلم يثبت به ما تضمنه ذلك الاقرار من قول او فعل - 01:59:50

ثم ذكر من مسائل الاقرار ان ما فعل في وقته اي في عهده في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه لموافقته صلى الله عليه وسلم عليه - 02:00:16

بعلمه دون انكار لموافقته عليه صلى الله عليه وسلم بعلمه دون انكار فإذا اتصل وقوعه بعلمه صلى الله عليه وسلم ولم ينكره علم ذلك ان انه اقرار له. ولو لم يفعل بحضرته يعني - 02:00:38

بين يديه احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما النسخ فمعناه لغة للازالة وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اين نقلته وحده هو الخطاب واب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لواه لكان ثابتا مع تراخيه عنه. ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكم - 02:01:00

الرسم والنسخ الى بدن والى غير بدن والى ما هو اغلظ والى ما هو اخف. ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونصخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما او نسخ الاحاد بالاحاد وبالمتواتر. ولا يجوز نسخ المتواتر بالاحاد - 02:01:24 ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو النسخ وعرفه لغة بتعريفين احدهما الازالة والآخر النقل احدهما الازالة والآخر النقل وهذا التعريفان يرجعان الى اصل اوسع منها - 02:01:43

وهو الرفع فالمحتران ان النسخ هو الرفع ذكره ابن فارس وغيره من ائمة اللغة ثم ذكر المصنف تعريفه اصطلاحا فقال حده هو الخطاب الدال الى اخره وهذا الذي ذكره هو تعريف الناسخ - 02:02:14

للناسخ فان الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الى اخره يصدق على الناسخ الذي هو موجب النسخ الذي هو موجب النسخ فالناسخ حكمه والمختار ان النسخ اصطلاحا - 02:02:45

هو رفع الخطاب الشرعي او حكمه الثابت به رفع الخطاب الشرعي او حكمه الثابت به او هما معا او هما معا بخطاب شرعی متراخ بخطاب شرعی متراخ وذكر المصنف اقسام النسخ باعتبار متعلقه - 02:03:08

وذكر المصنف اقسام النسخ لاعتبار متعلقه فقال ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم الى اخره النسخ باعتبار متعلقه نوعان النسخ باعتبار متعلقه نوعان. احدهما نسخ الرسم وبقاء الحكم نسخ الرسم وبقاء الحكم - 02:03:44

والآخر نسخ الحكم وبقاء الرسم نسخ الحكم وبقي قسم ثالث يلزمها اقتضاء اغنى لزومه عن ذكره وهو نسخ الحكم والرسم نعم نسخ الرسم والحكم معا فهي ثلاثة انواع - 02:04:13

والمراد بالرسم صورة دليل الشرع اي الدليل الوارد جعل له وصف الرسم لانه يكتب جعل له وصف الرسم لانه يكتب فاذا كتب ثبت نقشه المسمى رسما. ثم ذكر المصنف اقسام النسخ باعتبار المنسوخ اليه - 02:04:47

فقال والنصف الى بدل والى غير بدل فالمنسوخ اليه قسمان فالمنسوخ اليه قسمان احدهما منسوخ الى غير بدن لا في رسمه ولا في حكمه والآخر منسوخ الى بدر - 02:05:19

في رسمه وحكمه معا منسوخ الى بدل برسمه وحكمه معا او في الرسم فقط او في الحكم فقط او في الحكم فقط والمنسوخ الى بدل في قسم والمنسوخ الى بدن في حكمه له قسمان - 02:05:48

ذكرهما المصنف احدهما منسوخ اذا بدل اغلظ منسوخ الى بدن اشد والآخر منسوخ الى بدن اخف ويتممهما قسم ثالث وهو وهو النسخ الى المنسوخ الى بدل مساو - 02:06:22

وهو المنسوخ الى بدل مساو مثل استقبال القبلة ونقلها من بيت المقدس الى الكعبة. فإنه نسخ الى بدل مساو ثم ذكر المصنف اقسام النسخ باعتبار الناسف اقسام النسق باعتبار الناسخ - 02:06:59

فقال ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ثم قال ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما ونصف الاحاد بالاحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر بالاحاد وكلاهما تقسيم للناسف - 02:07:24

لكن باعتبار مختلف فالقسمة الاولى هي باعتبار نوعه والقسمة الثانية هي باعتبار قوته فالناسخ باعتبار نوعه ينقسم الى شيئين فالناسخ باعتبار نوعه ينقسم الى شيئين. احدهما ناسخ من الكتاب - 02:07:54

ناسخ من الكتاب وينسخ الكتاب والسنة والآخر ناسخ من السنة وينسخ السنة فقط ناسخ من السنة وينسخ السنة فقط ولم يثبت وجود ناسخ من السنة ينسخ الكتاب ولم يثبت وجود ناسخ من السنة - 02:08:21

ينسخ الكتاب وكل ما ذكره الاصوليون فيه لا يسلم من اعتراض يردہ لا يسلم من اعتراض يردہ والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين احدهما المتواتر - 02:08:57

وينسخ المتواتر والاحاد والآخر الاحاد وينسخ الاحاد فقط على ما ذكره المصنف وينسخ الاحاد فقط على ما ذكره المصنف لقوله ولا يجوز نسخ المتواتر بالاحاد وهذا مذهب الجمهور والراجح جواز نسخ المتواتر بالاحاد - 02:09:27

والراجح جواز نسخ المتواتر بالاحاد لأن محل النسخ هو الحكم لأن محل النسخ هو الحكم ولا يشترط فيه التواتر ولا يشترط في الحكم التواتر اما القطع الموجود فمحله طريق النقل - 02:10:00

اما القطع الموجود فمحله طريق النقل فإذا قيل متواتر اي من جهة طريق نقله فهو قطعي من جهة طريق النقل واما من جهة الحكم الذي هو مدلوله فإنه يمكن ان ينسخه الاحاد - 02:10:26

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى فصل في التعارض اذا تعارض نطقان فلا يخلو اما ان يكون عامين او خاصين او احدهما عاما خاصا او كل واحد منها عاما من وجهة وخاصة من وجهه. فان كانا عامين فان امكن الجمع بينهما جمع وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيما - 02:10:52

ان لم يعلم التاريخ فان علم التاریخ ينسخ المتقدم بالتأخر وكذا ان كانوا خاصين. وان كان احدهما عاما والآخر خاصا فيخصص العام الخاص وان كان احدهما عابا من وجهة وخاصة من وجهه فيخصوص عموم كل واحد منها بخصوص الآخر - 02:11:14

ذكر المصنف رحمة الله تعالى فصلا اخر من فصول اصول الفقه هو التعاضد والمراد بالتعاضد تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الآخر تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهم الآخر في نظر المجتهد - 02:11:33

في نظر المجتهد وقد ذكر المصنف ان التعارض الواقع في الخطاب الشرعي بين عامين او خاصين يفوز فيه اولا الى الجمع فان لم يمكن الجمع صير الى النسخ فان لم يمكن النسخ صير الى الترجيح - 02:12:04

فصارت مراتب التأليف بين المتعارضين اذا كانوا عامين او خاصين ثلاثة وصارت مراتب التأليف بين المتعارضين اذا كانوا عامين او خاصين ثلاثة او لها او ثلاثة او لها الجمع وثانيها النسخ وثالثها الترجيح - 02:12:27

والجمع اصطلاحا والتأليف بين مدلولين الصين هو التأليف بين مدلولين الصين توهם تعارضهما دون تكليف ولا احداث والتأليف بين مدلولي الصين توهם تعارضهما منها تكليف ولا احداث ومعنى قولنا بلا تكليف اي دون تحويل النص ما لم يحتمل ما لا يحتمل - 02:13:04

اي دون تحويل النص ما لا يحتمل ومعنى قولنا ولا احداث اي دون اختراع معنى لا يعتد به شرعا دون اختراع معنى لا يعتد به شرعا واما النسخ فتقدم تعريفه - 02:13:41

وذكر المصنف ان طريق العلم به هو التاريخ ان طريق العلم به هو التاريخ لأن علامة النسخ وقوع التراخي بين الخطابين لأن علامة النسخ وقوع التراخي بين الخطابين. فيكون احدهما متقدما والآخر متأخرا - 02:14:05

فيكون احدهما متقدما والآخر متاخرا ويعلم ذلك بالتاريخ واما الترجيح اصطلاحا فهو تقديم احد النصين المقبولين على مثله تقديم احد ان الصين المقبولين على مثله لتعذر الجمع بدليل لتعذر الجمع بدليل - 02:14:31

فيقوم الدليل على تقديم احدهما على الآخر وهذه المراتب الثلاث محلها اذا كان التعارض بين ايش عامين او خاصين. اما اذا كان التعارض بين عام وخاص او بين عام من وجهة وخاصة من وجهه - 02:15:04

فان كل واحد منها يحمل على الآخر فيخصوص العام بالدليل الخاص في خصص العام بالدليل الخاص وقوله اذا تعارض نطقان يوهم اختصاص التعارض بين الاقوال. لأن نطق عنده كما تقدم هو قول الله وقول رسوله صلى الله عليه - 02:15:32

سلم وليس ذلك مرادا بل خرج مخرج الغالب. فالغالب ان التعارض يكون بين الاقوال وربما وقع بين الاقوال وبين الافعال او بين الافعال والافعال وكل الاقوال والافعال في قسمتها الثالثية محل لورود التعارض بينها - 02:16:03

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما الجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة ونعني بالعلماء الفقهاء ونعني بالحادثة الحادثة واجماع هذه الحادثة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتى على ضلاله والشرع ورد بعصمته هذه الامامة - 02:16:34

والاجماع حجة على العصر الثاني وفي اي عصر كان ولا يشترط انقراض العصر عن الصحيح. فان قلنا انقراض العصر شرط يعتبر قول من ولد في حياتهم وتفقهه وصار من اهل الاجتهاد ولهما ان يرجعوا عن ذلك الحكم. والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم وبقول البعض وبفعل البعض - 02:16:56

وانتشار ذلك وسكت الباقين عنه. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر. من فصول اصول الفقه وهو الاجماع وعرفه بقوله اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة فحقيقة الاجماع مبنية على ثلاثة اصول - 02:17:16

حقيقة الاجماع مبنية على ثلاثة اصول اولها انه اتفاق وثانيها ان اهله الذين ينسب اليهم هم العلماء والمراد منهم هنا الفقهاء. لا مطلق العلماء كما صرخ به فقال ونعني بالعلماء الفقهاء - 02:17:38

وثالثها ان مورده حادثة اي مسألة شرعية ان مورده حادثة اي مسألة شرعية والمراد بالعصر الذي ينعقد فيه الاجماع هو كونه عصرا من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم - 02:18:07

وكونه عصرا من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته للاستغناء بوجوده صلى الله عليه وسلم حال حياته عن الاجماع لاستغناء بوجوده صلى الله عليه وسلم حال حياته عن الاجماع - 02:18:40

فالاجماع اصطلاحا اتفاق مجتهد عصر من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على حكم شرعي بعد وفاته على حكم شرعي. ثم ذكر ان من قواعد الاجماع ان الاجماع حجة على العصر الثاني - 02:19:08

اي التالي له اي التالي له وكل عصر كائن بعده ثم ذكر من قواعده انه لا يشترط انقراض العصر على الصحيح اي لا يشترط انقراض المجتهدين الذين انعقد بهم الاجماع - 02:19:38

اي لا يشترط انقراض المجتهدين الذين انعقد بهم الاجماع والمراد بالانقراض موتهم والمراد بالانقراض موتهم فإذا قدر وقوع اجماع المجتهدين ترى الاجماع صحيحا فلو غير احدهم قوله قبل وفاته بعد ذلك لم يكن قادحا في صحة - 02:20:01

الاجماع انعقاده بموافقته عند حدوثه ثم ذكر المصنف ان انعقاد الاجماع يكون تارة بالقول وبال فعل تارة فيعلم الاجماع بطريق القول ويعلم الاجماع بطريق الفعل فتارة يقول بعض المجتهدين قولا ويisksك بقيته - 02:20:37

او يفعل بعض المجتهدين فعلا ويisksك بقيتهم وتارة بانتشار الحكم عن بعضهم وتارة بانتشار الحكم عن بعضهم ويisksك غيرهم مما يسمى الاجماع السكوت وهو حجة على الصحيح وهو حجة على الصحيح - 02:21:07

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى وقول واحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من اصول الفقه وهو قول الصحابي - 02:21:36

فذكر ان قول الواحد من الصحابة ليس بحجة على وغيره فلا يكون قول الصحابي حجة وهذا كائن على القول الجديد اي عند الشافعية لأن الشافعية يعبرون عن اختيار امامهم بالقديم والجديد - 02:21:53

فالقديم منه ما كان في العراق والجديد منه ما كان في مصر وقد ذكر المصنف ان الجديد عن الشافعية انه لا يرى ان قول الصحابي حجة وهذا هو المشتهر عند اصحابه - 02:22:18

وفي كونه الجديد عنه منازعة كما بينه العلائي من الشافعية في اجمال الاصابة وابن القيم في اعلام الموقعين اذ يوجد في كلامه في الجديد ما يدل على ان قول الصحابي حجة عند الشافعية رحمة الله - 02:22:42

وذهب الزركزي في البحر المحيط مذهبها حسنا فذكر ان قول الصحابي في الجديد حجة بشرطين ان قول الصحابي عند الشافعية في الجديد حجة بشرطين احدهما الا يكون القول - 02:23:11

اي ان لا يكون القول مجالا للاجتهاد الا يكون القول مجالا للاجتهاد فلا يتعلق بما يحتمل اجتهاده فيه والآخر ان ترد في موافقته ان تلد في موافقة قوله ان يرد في موافقة قوله نص - 02:23:37

ان يرد في موافقة نص قوله نص وعلى كل فنسبة ان قول الصحابي ليس بحجة الى الشافعية في الجديد فيها نظر باطلاق على ما بينه من محقق الشافعية انفسهم العلائي في - 02:24:03

اجمالي الاصابة والزركشي في البحر المحيط والراجح ان قول الصحابي حجة بشرطين احدهما عدم مخالفته دليلا من الكتاب والسنة عدم مخالفته دليلا من الكتاب والسنة والآخر عدم مخالفته احدا من الصحابة - 02:24:28

عدم مخالفته احدا من الصحابة والى ذلك اشار ابن عثيمين رحمه الله في منظومة القواعد والاصول اذ قال قول الصحابي حجة على الاصح ما لم يخالف مثله فما رجح قول الصحابي حجة على الاصح ما لم يخالف مثله فما رجح - 02:24:55

فقوله ما لم يخالف مثله يعني صحابيا اخر. وقوله فما رجح اي او ما هو اعلى من الصحابي وارجح وهو الكتاب والسنة نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله تعالى واما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب والخبر ينقسم الى قسمين احاد ومتواتر فالمتواتر ما يجب - 02:25:28

علمه ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ عن الكذب مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او سمع لا عن اجتهاد والحادي ووجوب العمل ولا يوجب العلم وينقسم الى مقصود ومسند. فالمسند ما اتصل اسناده والمفسل ما لم يتصل اسناده. فان كان من مراسيم غير الصحابة فليس بحجة - 02:25:54

الى مراسيل سعيد بن المسيب فانها فتشتت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم. والعناية تدخل على الاسانيد واذا قرأ الشيخ يجوز الراوي ان يكون حدثني او اخبرني وان قرأه على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني وان اجازه الشيخ من غير روایة فيقول اجازني او اخبرت - 02:26:14

اجازة ذكر المصنف رحمه الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو الاخبار. وابتداه بتعريف بقوله الخبر ما يدخله الصدق والكذب وتقدم ان الخبر هو قول يلزم الصدق او الكذب - 02:26:34

قول يلزم الصدق او الكذب على ما حققه ابن الشاطئ في تهذيب الفروق ثم ذكر المصنف قسمة الخبر باعتبار طرقه التي نقل بها اليها فاقسام الخبر باعتبار طرق نقله نوعان - 02:27:02

فاقسام الخبر باعتبار طرق نقله نوعان. احدهما المتواتر والاخر الحادي احدهما المتواتر والآخر الحادي ثم حد المتواتر بقوله فالمتواتر ما يوجب العلم الى اخر ما ذكر وقوله فيه هو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى اخره - 02:27:25

هو في بيان حقيقته كما ان قوله فالمتواتر ما يوجب العلم هو في بيان حكمه وفي بيان حكمه وحكم المتواتر فحكم المتواتر ايجاب العلم القطعي فحكم المتواتر ايجاب العلم القطعي - 02:28:06

اي الذي لا يتصور نقبيضه اي الذي لا يتصور نقبيضه وحقيقة المتواتر على ما ذكر المصنف ما اجتمع فيه اربعة امور احدها ان يرويه جماعة اي عدد كثير - 02:28:30

والثاني الا يقع التواطؤ على الكذب بمثلهم اي لا يقع الا يقع التواطؤ من الكذب على الكذب بمثلهم. والمراد بالتواطؤ الاتفاق والثالث ان ينتهي الى المخبر عنه فيكون العدد في جميع الطبقات كثيرا - 02:28:58

في كل طبقة من طبقات النقلة والرابع انتهاءه الى حس بمشاهدة او سمع بمشاهدة او سمع فيكون خبر احدهم حدثنا او سمعت او اخبرنا لا عن اجتهاد - 02:29:26

وهذا الذي ذكره المصنف في بيان الحقيقة المتعلقة بالمتواتر هو بالشروط اشبه منه بالحدود لان من شرط الحد ان يكون ايش مختصرا وجيزا لان من من شرط الحد ان يكون مختصرا وجيزا - 02:29:52

ذكره السيوطي في تدريب الراوي والمختار ان المتواتر اصطلاحا هو خبر له طرق بلا عدد هو خبر له طرق بلا عدد يفيد بنفسه العلم بصدقه يفيد بنفسه العلم بصدقه ثم ذكر من مسائل هذا الباب ان الحادي يوجب العمل ولا يوجب العلم - 02:30:18

اي عند تجرده من القرائن فان الحادي اذا تجرد من القرينة كان دالا على الظن ومعنى دلالته على الظن قبله تصور النقبيض قبله تصورا النقبيض اما اذا صحته القرينة فانه يفيد العلم - 02:30:55

فالقرائن اذا احتفت بآحاديث الحادي افاد العلم اختاره جماعة من المحققين منهم ابن ابن تيمية الحميد وابو الفضل ابن حجر رحمهما الله ثم ما ذكره بعد من حكم الحادي وجعله بمنزلة الحد له - 02:31:29

ليس صالحًا لذلك لفقد الجمع والمنع والمختار أن الأحاديث اصطلاحاً هو خبر له طرق منحصرة خبر له طرق منحصرة. لا يفيد بنفسه العلم بصدقه لا يفيد بنفسه العلم بصدقه ثم ذكر قسمة الأحاديث فقال فينقسم إلى مرسلاً ومسند - [02:31:55](#)

وهي قسمة له باعتبار الاتصال وهي قسمة له باعتبار الاتصال فما وجد متصلًا سمي مسندًا وما وجد غير متصل سمي مرسلاً على أي حال كان عدم اتصاله وهذا معناني واسعان بحسب الاصطلاح الأصولي - [02:32:30](#)

اما بحسب الاصطلاح الحديث وعليه المعمول فالمسند اصطلاحاً هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال والمرسل هو ما اضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم - [02:33:09](#)

ما اضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خلاف المرسل عند الأصوليين. فالمرسل عندهم كل ما لم يتصل فيندرج فيه ما يسمى مرسلاً ومنقطعاً ومعضاً وبالغاً عند المحدثين - [02:33:40](#)

والمعنى في بيان حقائق الاصطلاحات هو على اصحاب فنونها والمعمول في بيانه حقائق الاصطلاحات هو على اصحاب فنونها فاصطلاحات الحديث يرجع فيها إلى المحدثين واصطلاحات الأصول الخاصة بهم يرجع بها إلى يرجع فيها إلى الأصوليين - [02:34:02](#)

ولابن عاصم في مرتبى الوصول بيت نافع في ذلك يحسن حفظه اذ قال وكل فن فله مجتهد عليه في تحريره يعتمد وكل فن فله مجتهد عليه في تقريره عليه في تقريره يعتمد - [02:34:33](#)

فمن الغلط الاخذ في علم ما من غير اهله بان ينقل اصطلاحات بان ينقل اصطلاحات ذلك العلم عن من ليس من اهله بان يأتي النحو إلى الاصطلاحات الفقهية فينقلها من كتب الأصوليين مثلاً - [02:35:05](#)

او يأتي الأصول في نقل الحقائق اللغوية من كتب الأصوليين وليس محلاً لذلك وان ذكروها. ثم ذكر المصنف ان مراسيل غير الصحابة ليست بحجة الا مراسيل سعيد بن المسيب فانها فتشتت فوجد - [02:35:30](#)

مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فمراصيل الصحابة حجة دون غيرهم واستثنى المصنف سعيد ابن المسيب وعلله بان مراسله فتشتت فوجدت مسانيد وهذا الاستثناء لا معنى له كما ذكره جماعة من المحققين - [02:35:50](#)

منهم ابن الفركاح الشافعي من شرائح الورقات لأن هذا المعنى اذا وجد في غير مرسل سعيد الحق به لأن هذا المعنى اذا فتش في غير مرسل سعيد الحق به كما ان وجود المسانيد - [02:36:18](#)

مع مerasيل سعيد يجعل المعمول عليه هو تلك المسانيد لا تلك المراسيل المصنف سعيد ابن المسيب وعلله بان مراسله الواردة اين الاسناد كلمة عن الوالدة في الاسناد. ذكر دخولها في الاسناد - [02:36:42](#)

تنبيها الى تجاذبها بين المسند والمرسل عند الأصوليين والمحدثين لأن عن تحتمل اللقي وعدمه فيمكن ان يكون الاسناد بها متصلة ويمكن ان يكون الاسناد بها غير متصلة مما يسميه الأصوليون مرسلاً - [02:37:11](#)

ثم ذكر ثلاث مسائل من التحمل ونقل الرواية ثم ذكر ثلاثة مسائل من التحمل ونقل الرواية الاولى انه اذا قرأ الشيخ فيجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني انه اذا قرأ الشيخ فيجوز ان يقول الراوي اخبرني او حدثني مع الانفراد - [02:37:36](#)

اما مع غيره فيقول حدثنا او اخبرنا فاذا كان معه غيره حال قراءة الشيخ عبر بما يدل على الجمع والثانية انه ان قرأ هو على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني - [02:38:07](#)

انه اذا قرأ هو على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني واذا كان معه غيره قال اخبرني جمعاً والثالثة انه ان اجازه الشيخ من غير رواية فيقول اجازني او اخبرني اجازة - [02:38:28](#)

ومعنى قوله من غير رواية اي دون سماع وقراءة. اي دون سماع وقراءة احسن الله اليكم قال رحمه الله تعالى واما القياس فهو رد الفرع الى الاصل بعلة تجمعهما في الحكم وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام. الى قياس علة - [02:38:53](#)

وقياس دالة وقياس شبه فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم وقياس الدالة والاستدلال باحد النظيرتين على الآخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم. وقياس الشبه والفرع المتعدد بين اصلين فيلحق باكثرهما شبهها ولا يشار اليه مع

تفضي الفرع ان يكون مناسبا للاصل ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين ومن شرط العلة ان تضطرد في معلولاتها فلا تنتقد لفظا معنى ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات والعلة هي الجالبة للحكم والحكم هو المجلوب للعلة. ذكر المصنف رحمة الله - 02:39:35

هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو القياس وعرفه بأنه رد الفرع الى الاصل لعلة تجمعهما بالحكم ولم يبين وجه الرد فالمحتر اصطلاحا ان يقال ان القياس هو حمل معلوم - 02:39:55

على معلوم في الحكم لعلة جامعة بينهما وحمل معلوم على معلوم في الحكم لعلة جامعة بينهما والمحمول والمحمول عليه معلومان وهذا الاصل والفرع والمحمول عليه معلومان وهذا الاصل والفرع - 02:40:23

ومتنى وجد معنى يجمع بينهما سمي علة جامعة كما سيأتي بيانه ثم ذكر ان القياس ينقسم الى ثلاثة اقسام ومراده بذلك قياس الطرد فان القياس ينقسم الى نوعين كبيرين فان القياس ينقسم الى نوعين كبيرين - 02:40:54

احدهما قياس العكس قياس العكس وهو حمل معلوم على عكس معلوم في الحكم عكس معلوم حمل معلوم على عكس معلوم في الحكم لاختلاف علتهما لاختلاف علتهما وهذا النوع قليل الورود في كلام الفقهاء والاصوليين - 02:41:26

وهذا النوع قليل الورود في كلام الفقهاء والاصوليين والثاني قياس الطرد وهو الذي تقدم ذكر حده وبه تتعلم الاقسام الثلاثة المذكورة فاقسام قياس الطرد ثلاثة الاول قياس العلة وهو ما جمع - 02:42:01

فيه بين الاصل والفرع علة ظاهرة ما جمع فيه بين الفرع والاصل علة ظاهرة والثاني قياس الدلالة وهو ما جمع فيه بين الفرع والاصل دليل العلة وهو اثرها وموجتها والثالث قياس الشبه - 02:42:33

وهو ما جمع فيه بين الاصل والفرع علتان متجادلتان علتان متجادلتان ترجع كل واحدة منها الى اصل منفرد ترجع كل واحدة منها الى اصل منفرد والعلة اصطلاحا هي الوصف الشرعي المنضبط الذي علق به الحكم - 02:43:04

هي الوصف الشرعي المنضبط الذي علق به الحكم ثم ذكر المصنف اربعة من شروط القياس كل واحد منها يتعلق بوحدة من اركانه فذكر ان من شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل - 02:43:34

اي في العلة الجامعة بينهما اي في العلة الجامعة بينهما فتكون علة الحكم مناسبة للاصل والفرع مع ثم قال ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين - 02:43:58

اي من شرط حكم الاصل حال المعاشرة لانها هي المراده عند ذكر الخصومة فشرطها ان يكون الاصل ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين ثم قال ومن شرط العلة ان تضطرد في معلولاتها - 02:44:20

فلا تنتقض لفظا ولا معنى اي فيطلب وجودها في جميع صورها ومعلولاتها هي الاحكام المعللة بها ومعلولاتها هي الاحكام المعللة بها. ثم قال ومن شرط الحكم ان يكون - 02:44:52

مثل العلة في النفي والاثبات اي من شرط حكم الاصل ان يكون مثل العلة في وجوده وعدمه ونفيه واثباته فالحكم يدور مع علته وجودا ونفيها واثباتا على ما تقدم بيانه في شرح منظومة القواعد - 02:45:20

عد ثم ذكر تعريف العلة انها الجالبة للحكم اي المؤدية اليه اي المؤدية اليه وليس جلبها للحكم بذاتها بل جلبها للحكم بدليل الشرع بل جلبها للحكم بدليل الشرع - 02:45:44

ثم ذكر وجه تعلق الحكم بالعلة فقال والحكم هو المجدوب للعلة اي ناتج عنها اي ناتج عنها فهو ما اقتضته من اثبات شيء او نفيه عنه فهو من ما اقتضته - 02:46:13

من اثبات شيء او نفيه عنه ها احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما الحظر والاباحة فمن الناس من يقول ان الاشياء على الحظر الا ما اباحته الشريعة فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على - 02:46:39

احد يتمسك بالاصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو ان الاصل في الاشياء انها على الاباحة الا ما حضره الشرع ذكر

المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول - 02:46:54

الفقه وهو القول بالاصل في الاشياء وهو القول في الاصل في الاشياء والمراد بالاشياء الاعيان المنتفع بها والمراد بالاشياء الاعيان المنتفع بها فمحل هذه المسألة هو الاعيان المنتفع بها دون القوال والافعال. ف محل هذه المسألة - 02:47:13

المنتفع بها دون القوال والافعال. وسمي هذا الفصل الحظر والاباحة. لترددہ في الحكم لترددہ في الحكم بينهما والحضر هو التحرير والمنع والحضر هو التحرير والمنع والاباحة هي الحل والاذن فيها - 02:47:44

هي الحل والاذن فيها. وذكر المصنف الخلاف واطلقه دون ترجيح والمختار ان الاعيان المنتفع بها تنقسم باعتبار المصلحة والمفسدة الى اربعة اقسام ان الاعيان المنتفع بها تنقسم باعتبار المصلحة والمفسدة الى اربعة انواع - 02:48:14

اولها ما كانت المصلحة فيه خالصة ما كانت المصلحة فيه خالصة فهذا الاصل فيه الاباحة وثانيها ما كانت المفسدة فيه خالصة ما كانت المفسدة فيه خالصة فهذا الاصل فيه الاباحة وثانيها ما كانت

الحضر اي التحرير وثالثها ما لم تخلص فيه المصلحة والمفسدة ما لم تخلص فيه المصلحة والمفسدة فلم توجد فلم توجد فلا مصلحة فيه ولا مفسدة وهذا موجود عقلا غير موجود في الخارج - 02:49:13

وهذا موجود عقلا غير موجود في الخارج اي لا يوجد في الاشياء ما هو خال من مفسدة او مصلحة والرابع ما كانت مصلحته ما كانت فيه مصلحة ومفسدة ما كانت فيه مصلحة ومفسدة - 02:49:45

فيجتمع فيه وجود مصلحة من جهة ونفسة من جهة اخرى. فالحكم فيه لما رجح منه بما فالحكم فيه لما رجح منها. فان كان الراجح هو المصلحة فالاصل فيه الاباحة وان كانت الراجح وان كان الراجح فيه - 02:50:08

وان كانت الراجحة فيه هي المفسدة فالاصل فيه هو الحظر وان استوت المصلحة والمفسدة فالاصل فيه حينئذ هو الحذر لماذا لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ف محل هذه القاعدة كما ذكر القرافي وغيره هو اذا استوت المصلحة والمفسدة - 02:50:35

نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى ومعنى استصحاب الحال ان يستصحب الاصل عند عدم الدليل الشرعي ذكر المصنف رحمة الله فيما يتعلق بالاصل في الاعيان المنتفع بها قاعدة الاستصحاب ايضا - 02:51:06

واحسن حد للاستصحاب ما ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ان الاستصحاب استدامة اثبات ما كان ثابتنا استدامة اثبات ما كان ثابتنا ونفي ما كان منفيا ونفي ما كان من في استدامة اثبات ما كان ثابتنا ونفي ما كان منفيا. ومحله - 02:51:25

هو عند عدم الدليل الشرعي كما ذكر المصنف فاذا عدم الدليل الشرعي فزع الى الاستصحاب اما مع وجوده فلا حاجة اليه نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى واما الادلة فيقدم الجلي منها على الخفي. والوجب للعلم على الموجب للظن والنطق على القياس والقياس الجنبي - 02:51:59

الخفي فان وجد في النطق ما يغير الاصل والا فيستصحب الحال. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول الفقه انتهى الى قوله والا فيستصعب الحال وهو ترتيب الادلة عند وجود التعارض - 02:52:26

وهو ترتيب الادلة عند وجود التعارض فاذا وجد التعارض احتاج الى ترتيب الادلة لاجل الترجيح لاجل الترجح ولأهل العلم في ترتيب الادلة مأخذ عدة منها ما ذكره المصنف وجماع ما اورده خمس مرجحات - 02:52:47

وجماع ما اورده خمس مرجحات. الاول ان يقدم الجلي من الادلة على الخفي ان يقدم الجلي من الادلة على الخفي والمراد بالجلي المتضمن البين والمراد بالجلي المتضمن البين فيقدم على ما خفي - 02:53:13

والثاني الموجب للعلم على الموجب للظن الموجب للعلم على الموجب ذي الظن والمراد بالعلم اليقين الذي لا يقبل نقضه اليقين الذي لا يقبل نقضه والثالث النطق على القياس والمراد بالنطق قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم فيقدمان على القياس - 02:53:39

والرابع القياس الجلي على الخفي والجلي من القياس ما نص على عنته ما نص على عنته او اجمع عليها او قطع بنفي الفارق بين الاصل والفرع او قطع بنفي الفارق بين الاصل والفرع - 02:54:15

والخفي هو ما ثبتت علته بالاستنباط ما ثبتت علته بالاستنباط فيقدم الجلي من القياس على الخفي والخامس ان وجد في النطق ما يغير الاصل والا فيستصحب الحال ان وجد في النطق ما يغير الاصل والا فيستصحب الحال. والمراد بالاصل البراءة الاصلية -

02:54:41

والمراد بالاصل البراءة الاصلية والمراد باستصحاب الحال العدم الاصلي فالبراءة الاصلية مقدمة على العدم الاصلي نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى من يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبها وان يكون كامل الالة في الاجتهاد عارفا بما - 02:55:14

نحتاج اليه في استنباط الاحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال وتفسير الآيات واردة في الاحكام والاخبار الواردة فيها ومن شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد فيقلد المفتى في الفتية. وليس للعالم ان يقلد. والتقليد قبول قول القائل بلا حجة - 02:55:45
فعلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم يسمى تقليدا. ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وانت لا تدرى من اين قاله. فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في القياس فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا - 02:56:03
وما الاجتهاد فهو بذل النسع في بلوغ الغرض. فالمجتهد ان كان كامل الالة في الاجتهاد فان اجتهاد في الفروع فاصاب فله اجران. وان اجتهاد فيها طافله اجر واحد ومنهم من قال كل مجتهد في الفروع نصيب. ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول الكلامية نصيب.
لان ذلك يؤدي الى - 02:56:20

تصويب اهل الضلال من النصارى والمجوس والكافر والملحدين. ودليل من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصينا قوله صلى الله عليه وسلم من اجتهاد واصاب فله اجران ومن اجتهاد وخطأ فله اجر واحد. وجه الدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم غض ان يجتهد تارة - 02:56:40

وصوبه اخرى قتل المصنف رحمة الله هذه الفصول من اصول الفقه بذكر فصل منها هو الاجتهاد يتعلق عندهم بحال المستدل وهو المجتهد واشير اليه هنا بالمفتى لان الاصل ان يكون افتاءه عن اجتهاد منه - 02:57:00
فالمفتي هو المخبر عن حكم شرعى هو المخبر عن حكم شرعى. والمستفتى هو المستخبر اي المستفهم عن حكم شرعى والمستفتى هو المستخبر اي المستفهم عن حكم شرعى والاصل في المخبر ان يكون مجتهدا - 02:57:29
والعصر في المخبر ان يكون مجتهدا. والاصل في المستقبل ان يكون مقلدا وذكر المصنف جملة من شرط المفتى الذي هو المجتهد بقوله ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبها وان يكون كامل الالة في الاجتهاد - 02:57:56
عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام وقوله ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا اي اصولا وفروعها فله علم باصول الفقه وفروعه التي هي مسائله فالاصل اشارة الى اصول الفقه - 02:58:21

والفرع اشارة الى مسائل الفقه. وقوله خلافا ومذهبها اي جامعا بين علمه بفقهه في مذهبه خاصة وبالخلاف الواقع بين الفقهاء عامة وقوله عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام اي ما يفتقر اليه - 02:58:48
في استنباط الاحكام وهذا قيد لازم اذا يلزمها النحو كله ولا اللغة كلها وانما يلزمها منها ما يحتاجه لاستنباط الاحكام فالمادة التي ينبغي ان تكون مشمولة بالعلم عند المجتهد - 02:59:17

هي ما يحتاج اليه من انواع العلوم لتحقيق الاستنباط هي هي ما يحتاج اليه من انواع العلوم لاجل الاستنباط مما يحمل معه في حقه ان يكون مصينا من كل فن بنصيب واحد. ليؤديه - 02:59:48

ذلك الى الاجتهاد اما مع الخلو مما يحتاج اليه فليس له حق الاجتهاد مثلما ذكر ابن حزم في رسالته في مراتب العلوم ان من لا يحسن النحو واللغة يحرم عليه الافتاء - 03:00:15

لانه مفتقر الى هذين العلمين في افتاء الناس لتوقف افتائهم على الاستنباط من ادلة الشرع. واذا لم تكن له معرفة بالنحو لغة فانه لا يؤمن على افتاء الخلق في احكامهم - 03:00:40

ولهذا قال ابن الورد من كل فن خذ ولا تجهل فالحر مطلع على الاسرار فالحر مطلع على الاسرار فيتأكد في حق طالب العلم في

المبادئ ان يصيّب من كل فن حظا - 03:01:01

ليؤهله بعد ذلك ما يصيّبه منها الى معرفة ما يحتاجه منها لانه اذا اخذ طرفا صالحا في كل فن صارت عنده مفاتيح حسنة للفنون.
فيتوصل الى ما وراء ما اخذه اذا احتاج اليه - 03:01:22

ما اذا بقي غفلا من بعض انواعها فانه يصيّر فقيرا لا اهلية له في الاجتهاد. ثم ذكر المصنف من قواعد الباب انه ليس للعالم ان يقلد اي
ليس للمجتهد ان يقلد غيره - 03:01:44

من المجتهدين والمختار جواز تقليد المجتهد غيره جواز تقليد المجتهد غيره لما يوجب ذلك تضيق الوقت او عجزه عن الجزم بحكم
الشريعة او توافقه عن ذلك ونحوها من احوال تعرض للمجتهد - 03:02:07

ثم عرف التقليد واشار الى خلاف فيه فقال والتقليد قبول قول القائل بلا حجة والمختار ان التقليد هو تعلق العبد بمن ليس حجة
بذاته في حكم شرعي تعلق العبد بمن ليس حجة - 03:02:37

بذاته في حكم شرعي وعلى هذا لا يكون قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم تقليدا. لماذا تاني لانه حجة بذاته. ثم عرف الاجتهاد
بقوله واما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض - 03:03:03

ولابد من تقييده بكون ذلك البذل صادرا من متأهل للنظر في الاadle فالاجتهاد اصطلاحا هو بذل الوسع من متأهل للنظر في الاadle بذل
الواسع من متأهل للنظر في الاadle. لاستنباط حكم شرعي - 03:03:33

لاستنباط حكم شرعي وحينئذ فمن لا يكون متأهلا للنظر في الاadle لا يصح اجتهاده واما وقع منه فعل لا يصح ان يقال فيه انه مجتهد
لماذا لا يصح لانه فاقد الة - 03:04:03

الاجتهاد. طيب وش نقول له لا هو الان فعل شيء عنده يعني متأهل لها احسنت يقال عنه انه مرید للخير. ولا يقال عنه انه مجتهد
فالذى يفعل فعلا او يقول قوله وهو غير متأهل لذلك لا يملك الة اجتهاد فلا يصح ان تقول فيه انه - 03:04:33

فهو مجتهد لان الاجتهاد له حقيقة اصطلاحية لا ينبغي جعلها الا على اهلها فلو قال احد المجتهدين قوله هو عند غيره خلاف الصواب
فانه يقول في حقه انه مجتهد واما ان كان ذلك القائل او الفاعل غير متأهل للنظر فلا يصح ان يقال فيه - 03:05:13

مجتهد بل يقال فيه انه مرید للخير. والامر فيه ما قال ابن مسعود رضي الله عنه فيما رواه الدالمي بسند جيد. كم من مرید للخير لـ
يصيّبه. ثم ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة تسمى تصويب - 03:05:43

فالمجتهدين وهذه المسألة لها طرفاً احدهما ان يتطرق التصويب بالاجر والآخر ان يتطرق التصويب بالحكم احدهما ان يتعلق
ـ التصويب بالاجر والآخر ان يتعلق التصويب بالحكم. فاما الطرف الاول وهو تصويب المجتهدين على اراده حصول الاجر لهم -
03:06:03

فهذا مقطوع به فهذا مقطوع به لان المتأهل الاجتهاد اذا اجتهد فاصاب فله اجر واما بالطرف الثاني وهو اصابة
الحكم فالصحيح ان مصيّب الحق منهم واحد - 03:06:46

فالصحيح ان مصيّب الحق منهم واحد فليس كل مجتهد مصيّبا الحق في الحكم. فليس كل مجتهد مصيّبا الحق في حكم
ـ لكن كل مجتهد مصيّبا الحق في اى شئ؟ في الاجر فله اجره قطعا -
03:07:10

ان اخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران. ثم ذكر رحمة الله الدليل الدال على ان المصيّب واحد وهو حديث عمرو بن العاص اذا حكم
ـ الحاكم واجتهد ثم اصاب فله اجر. واما حكم اجتهد ثم اخطأ فله فله اجران -
03:07:36

واما اجتهد واما حكم ابتعد ثم اخطأ فله اجر رواه الشیخان بهذا اللفظ. اما اللفظ الذي ذكره المصنف فرواه احمد وغيره باسناد
ـ ضعيف واخباره صلى الله عليه وسلم بان المتأهل -
03:07:56

يصيّب ويخطئ دليلا على ان الاجتهاد اذا وقع من اثنين فاكثر فان احدهما مصيّب والآخر مخطئ فباعتبار الحكم يمتنع تصويب
ـ الممجتهدين جميعا ويكون المصيّب من هؤلاء في الحكم واحد اما باعتبار اصابة الاجر فانهم جميعا يصيّبون -
03:08:17

الاجر وهذا اخر بيان معانٍ لهذا المتن بما يناسب المقام -
03:08:45